

النساء المتوفى عنهن أزواجهن وما يتعلّق بهن من أحكام (دراسة فقهية مقارنة)

د. أحمد الكبيسي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

الحمد لله الذي أسعد البشرية بهدي الإسلام، فجعله تشريعاً كاملاً شاملاً لمصالح الأنام، وأصلّى وأسلم على سيّدنا ونبينا محمد صفوة الخلائق والرحمة الباقية للكائنات على الدوام، في الحياة وبعد الممات إلى أن يقوم الناس بيد العليم العلام، ورضي الله عن الآل والأصحاب الذين كانوا بدور الدنيا بجهادهم ومجاهدتهم وصبرهم على تبليغ رسالة المصطفى عليه الصلاة والسلام، حتى أوصلوها أطراف المعمورة بأمانة وانتظام، فاستقرّت بها أحوال البشرية ونعمت بمعطيّاتها وتشريعاتها الأرواح والأجسام، فصلّى الله عليه وعلى آله وصحبه والتابعين لهم بإحسان ما تعاقبت الأزمان والأعوام، وبعد:

فلما كانت الحياة الزوجية من أهم المحاور في الحياة الإنسانية، لأنها السبيل الأقوم لبقاء النوع البشري وتزايد النسل الإنساني وترابط الكيان

الأسري والحفاظ على طهارة النسب الآدمي، كي تبقى الأنساب محفوظة والغرائز منظممة معصومة، لهذا عُنْتُ بها جميع الشرائع بعامة، وشرعية النبي ﷺ بخاصة، حيث فَصَّلَتْ أحكامها ونظمت أحوالها وبيَّنت ما لها وما عليها، سواء كان في حياة الزوجين معاً أو في حالة افتراقهما عن بعضهما.

ولما كانت الفرقة بين الزوجين إما بطلاق أو فسخ أو وفاة، وكانت عدة الوفاة من أكثرها أحكاماً وأشدّها أحزاناً وإيلاماً، حيث وفاة الزوج تُنهي العلاقة الزوجية بطريقة جرمية حتمية وتقادير ربانية لا دخل للزوج ولا للزوجة بها، إذ تفقد الزوجة فجأة شريك حياتها وباني كيانها وممكن سعادتها وربّ أسرتها وسرّ أنسها وموضع عزّها، مما ينتج عنه تغيّر جذري في حياتها ونمط عيشها، الأمر الذي يؤدي إلى عِظَمِ المصيبة وعمق الجرح وهول الابتلاء.

لهذا كلّه رأيت أن أجعل بحثي هذا في النساء المتوفى عنهن أزواجهن، وذلك لكثرتهم وبخاصة في زمننا هذا الذي تكثر فيه وفيات الرجال بسبب الحروب الطاحنة وحوادث المرور المفجعة المؤلمة، مما ينتج عنه زيادة في عدد المرمولات، وكثرة المشاكل بسبب تزايد الوفيات، وحاجة الأسر إلى المعلومة الشرعية والمسائل الفقهية المتعلقة بهذه القضية أعني بها عدة الوفاة وما يتفرع عنها من مسائل فقهية تحقيقاً للفائدة وسدّاً للحاجة، وجعلته في أربعة فصول:

الفصل الأول: فيما يتعلق بهن من أحكام الميراث.

الفصل الثاني: فيما يتعلق بهن من أحكام العدة.

الفصل الثالث: فيما يتعلق بهن من أحكام الحداد.

الفصل الرابع: فيما يتعلق بهن من أحكام السكن والنفقة.



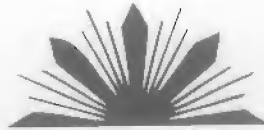
هذه، وإني أسأل الله تعالى أن ينفع الناس بما كتبت وأن يجنبني الزلل
فيما ذهبت، وأن يجعله عملاً خالصاً لوجهه الكريم، إنه وليُّ ذلك والقادر
عليه.

وصلَّى الله على سيِّدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. أحمد بن عبدالرزاق الكبسي

استاذ الفقه المقارن بمركز الدراسات الإسلامية

كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة



الفصل الأول:

فيما يتعلق بالمتوفى عنهن أزواجهن من أحكام الميراث

وفيه تمهيد ومبحثان:

التمهيد

كان الناس في الجاهلية لا يورثون امرأة ولا صبياً صغيراً، فإذا توفي الرجل عن امرأة وصغار فإنه لا حَظٌّ للمرأة من ميراث زوجها ولا حَظٌّ للإناث من ميراث أبيهن، ولا الصغار من الذكور، بل يستأثر به الكبار أبناء أو أعماماً أو غيرهم من الأقارب، بحجة أنه لا يُعطى إلا من قاتل على ظهور الخيل وطاعن بالرمح وضارب بالسيف وحاز الغنيمة، وكلٌّ من المرأة والصغار لا يتأتى منهم ذلك في الغالب.

وبقي الأمر كذلك إلى فترة بعد مجيء الإسلام، إلى أن توفي الصحابي أوس بن ثابت الأنصاري وترك زوجة يقال لها أم كحلة وثلاث بنات له منها كما ذكرت ذلك كتب التفسير^(١) ونصه:

(١) انظر: أحكام القرآن للإمام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (٣٦٧/٢)، والجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (١٦١٦/٢)، وتفسير القرآن العظيم للإمام الحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير (٤٥٤/١)، وتفسير الفخر الرازي للإمام محمد الرازي فخر الدين (٢٠١/٩).



«أن أوس بن ثابت الأنصاري توفي عن ثلاث بنات وامرأة، فجاء رجلان من بني عمه وهما وصيان له يقال لهما سويد وعرفجة وأخذوا ماله، فجاءت امرأة أوس إلى رسول الله ﷺ وذكرت القصة، وذكرت أن الوصيين ما دفعا إليها شيئاً، وما دفعا إلى بناته شيئاً من المال، فقال النبي ﷺ: «ارجعي إلى بيتك حتى أنظر ما يحدث الله في أمرك»، فنزلت على النبي ﷺ هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ (النساء: ٧)، ودلت على أن للرجال نصيباً وللنساء نصيباً».

ولكنه تعالى لم يبين المقدار في هذه الآية وإنما أثبت حق النساء في الميراث وحق الصغار في الميراث، قبل أن يشرع سبحانه في التفصيل.

ولعل الحكمة في ذلك أن تكون هذه الآية ممهدة لنزول أحكام لم يعهدوها وإلغاء أمور قد توارثوها، ولا شك أن هذا التدرج في التنزيل هو أهون على النفوس لأن تستجيب لأمر بارئها، إذ تغيير جملة من الأمور والعادات دفعة واحدة قد يصعب على النفس تحمله، ونظائر هذا في القرآن كثير، من ذلك ما سلكه القرآن في تحريم الخمر وعقوبة الزنا وغير ذلك. ولا شك أنه منهج حكيم ومسلك تربوي عظيم جدير بالتأمل والاعتبار.

قال الرازي في تفسيره ما نصّه: «فذكر في هذه الآية هذا القدر، ثم ذكر التفصيل بعد ذلك، ولا يمتنع إذا كان للقوم عادة في توريث الكبار دون الصغار ودون النساء أن ينقلهم سبحانه وتعالى عن تلك العادة قليلاً قليلاً على التدرج، لأن الانتقال عن العادة شاقٌّ ثقيل على الطبع، فإذا كان دفعة عَظُم وقعه على القلب، وإذا كان على التدرج سَهْلٌ، فلهذا المعنى ذكر الله تعالى هذا المجمع أولاً ثم أردفه بالتفصيل»^(١) اهـ.

ولما استقرّ في الأذهان أن للمرأة الحق في الميراث أياً كانت صفتها:

(١) انظر: تفسير الرازي (٢٠١/٩).

زوجة أو بنتاً أو أختاً، صغيرة كانت أو كبيرة، وللرجال حق في الميراث أيّاً كان وصفهم: صغاراً كانوا أو كباراً، أولاداً كانوا أو إخواناً، ما داموا في دائرة البنوة أو القرابة فإن استحقاقهم في تركة ميتهم فرض لازم، لا نافلة من أحد ولا تفضلاً، قليلاً كان الميراث أو كثيراً، ذهباً كان أو فضة، عروضاً كانت أو أنعاماً، مزارع كانت أو عقارات، فإن عموم قوله تعالى: ﴿مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء: ٧] شامل لتلك الأنواع من الأموال كلها.

أما ما يذكر عن بعض الناس أن المرأة ترث المال ولا ترث الأرض والمزارع كي لا تتجزأ الأرض ولا تضيع المزارع ولا يدخل على الأقوام ما ليس منهم، فإن هذا من بقايا الجاهلية التي أبطلها الإسلام وحرّمها. فالمرأة تستحق الميراث كما يستحقه الرجل، وإذا تعذرت القسمة أو تعسرت أو نجم عن التقسيم ضرر يلحق بالورثة فَلْيَقُومَ ذلك العقار أو المزرعة وليأخذ كل واحد من الورثة نصيبه بحسب ما يُقُوم. فتعذر القسمة لا يلغي الحق وإنما يُصار إلى القيمة قولاً واحداً في شريعة الله.

ثم شرع القرآن في تفصيل ما يستحقه كل من الجنسين من الميراث بحسب وصفه وصلته ودرجة قرابته، فنزلت آيات الموارث موضحة لهذه الأحكام مبينة لهذه الاستحقاقات كل حسب درجته من الرجال والنساء.



المبحث الأول:

فيمن توفي عنها زوجها وهي في عصمته أو طلقها طلاقاً رجعيّاً

لقد أجمعت الأمة سلفاً وخلفاً على أن الزوجة إذا توفي عنها زوجها وهي في عصمته فإنها ترث زوجها، ولها الربع مما ترك إن لم يكن للزوج ولد، وإذا كانت الزوجات أكثر من واحدة فهن شريكات في الربع لقوله تعالى: ﴿وَلَهُنَّ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكُمْ وَلَدٌ﴾ [النساء: ١٢]



ومعنى الآية: أن الزوجات يقتسمن الربع بالسوية إن كنَّ أكثر من زوجة، أما إن كانت الزوجة واحدة فتستأثر بالربع وحدها.

وإن كان للزوج أولاد، ذكوراً كانوا أو إناثاً، من الزوجات اللاتي في عصمته أو ممن توفين أو طُلِّقْنَ، فإن جميع من بقي من النساء إنما حَقَّهُنَّ الثُّمَنُ مما ترك، يتقاسمته على السوية، لقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبُعُ مِمَّا تَرَكْنَ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِيكُ بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾ [النساء: ١٢].

وهذا الحكم شامل لكل الزوجات: دُخِلَ بهن أو لم يُدْخَلْ بهن، في العصمة هن أو طُلِّقْنَ طلاقاً رجعياً، فإن حكمهن واحد في الميراث.

وذلك أن المرأة بمجرد العقد عليها صارت زوجة، وعدم الدخول بها لا يُسْقِطُ حَقَّهَا من الميراث، لأن وصف الزوجية ينظمها بمجرد العقد عليها.

والطلاق الرجعي لا يزيل وصف الزوجية ولا يفقدها حقوقها سوى إنقاصه لعدد الطلقات التي يمتلكها الزوج عليها، وله الحق في إرجاعها ما دامت في العدة لقوله تعالى: ﴿وَيَعُولُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨] ومعنى الآية: أن الأزواج أحقُّ بإرجاع زوجاتهم ما دمن في العدة.

فالمطلقة طلاقاً رجعياً سواء كان الطلاق في حال المرض أو الصحة: هي زوجة من كل الوجوه، وحَقُّهَا في الميراث ثابت مجمع عليه، نص على ذلك الفقهاء في كتبهم:

قال الكاساني في بدائع ما نصّه:

«ومما يتصل بحال قيام العدة عن طلاق من الأحكام: منها الإرث عند الموت، وجملة الكلام فيه أن المعتدة لا تخلو إما إن كانت من طلاق رجعي وإما إن كانت من طلاق بائن أو ثلاث، والحال لا يخلو إما إن كانت حال الصحة وإما إن كانت حال المرض، فإن كانت العدة من طلاق رجعي فمات أحد الزوجين قبل انقضاء العدة: ورثه الآخر بلا خلاف، سواء كان الطلاق في حال المرض أو في حال الصحة، لأن الطلاق الرجعي منه

لا يزيل النكاح، فكانت الزوجية بعد الطلاق قبل انقضاء العدة قائمة من كل وجه، والنكاح القائم من كل وجه سبب لاستحقاق الإرث من الجانبين، كما لو مات أحدهما قبل الطلاق، وسواء كان الطلاق بغير رضاها أو برضاها، فإن ما رضيت به ليس بسبب لبطلان النكاح حتى يكون رضا ببطان حقها في الميراث، وسواء كانت المرأة حرة مسلمة وقت الطلاق أو مملوكة أو كتابية ثم أعتقت أو أسلمت في العدة، لأن النكاح بعد الطلاق قائم من كل وجه ما دامت العدة قائمة وأنه سبب لاستحقاق الإرث»^(١).

وقال القرطبي في تفسيره:

«أجمع العلماء على أن من طلق زوجته طلاقاً يملك رجعتها ثم توفي قبل انقضاء العدة: أن عليها عدة الوفاة وترثه»^(٢) اهـ.

وقال الشيرازي في «المهذب» ما نصه:

«وإن طلق امرأته طلاقاً رجعيّاً ثم مات عنها وهي في العدة، اعتدت بعدة الوفاة، لأنه توفي عنها وهي زوجته»^(٣) اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني» ما نصه:

«وإذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً بلا خلاف، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك، وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وينالها ميراثه»^(٤) اهـ.

(١) انظر: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني الحنفي (٢١٨/٣).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٩٩٠/٢).

(٣) انظر: المهذب للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف بن عبد الله الشيرازي الفيروزيادي الشافعي مع المجموع (٦٠٤/١٦).

(٤) انظر: المغني لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي (٢٢٥/١١).



وحاصل ما سبق أن الرجل إذا توفي عن زوجة أو زوجات دخل بهن أو لم يدخل، كُنَّ في عصمته أو طُلِّقْنَ طلاقاً رجعياً، والطلاق كان في حال الصحة أو في حال المرض، فإنهن يرثن منه إجماعاً ما دمن في العدة، وبالله التوفيق.



المبحث الثاني:

فيمن توفي عنها زوجها وقد طلقها طلاقاً بائناً أو باتاً (أي ثلاثاً) وفيه مطلبان:

المطلب الأول:

**فيمن توفي عنها زوجها وقد طلقها
في مرض الموت هل تراث منه أم لا؟**

لقد اختلف في تراث المرأة إذا طلقها زوجها وهو في مرض الموت اختلافاً كبيراً، وأوصلها بعض الفقهاء إلى أربعة عشر قولاً، لكن خلاصتها أراها تنحصر في خمسة أقوال:

القول الأول: أن الرجل إذا طلق امرأته في مرضه ثلاثاً ثم مات من ذلك المرض، فإن المرأة تراثه ما دامت في العدة، وإن مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها، وبهذا القول قال جماعة من الصحابة والتابعين، منهم: عمر بن الخطاب وعائشة وعثمان على اختلاف عنه، وبه قال شريح القاضي وإبراهيم النخعي وطاووس وعروة بن الزبير وابن سيرين والشعبي والحارث العكلي وابن أبي ذؤيب وابن شبرمة، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه رحمهم الله^(١) إلا زفر.

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢١٨/٣)، وشرح فتح القدير للإمام كمال الدين محمد بن عبدالواحد السيواسي المعروف بابن الهمام (١٤٥/٤).

ووجهتهم في ذلك: أن الزوجية سبب إرث الزوجة من زوجها، وتطبيقه لها في مرضه المخوف شبهة في إسقاط حقها، فيعامل بخلافه احتياطاً لبقاء حقها، لأن حقها ثابت بالنص القطعي، ولقضاء الخليفة الراشد عثمان بن عفان رضي الله عنه بتوريث امرأة عبدالرحمن بن عوف لما بت طلاقها في مرضه ومات وهي في العدة، بمحضر من الصحابة فلم ينكر عليه أحد، فكان إجماعاً سكوتياً، وقال: ما اتهمته ولكن أردت السنة.

وقول الخليفة رضي الله عنه: ما اتهمته ولكن أردت السنة، يعني بذلك سنة النبي ﷺ، فالإجماع إذا مستنده السنة كما هو واضح من قول عثمان، ومن جهة أخرى فقد قاسوه على قاتل مورثه فإنه لا يرثه معاملة بنقيض قصده، فكذا الزوج إذا طلق زوجته في مرض الموت بقصد حرمانها من الميراث فإنها ترثه معاملة له بنقيض قصده. وقولهم: «في مرض موته» احتراز عما لو صحَّ من ذلك المرض بعدما طلقها ثم مات وهي في العدة، لا يكون له حكم مرض الموت، فلا ترثه لزوال الشبهة.

القول الثاني: أنها ترثه ما دامت في العدة، مات من مرضه الأول أم من مرضه الثاني. وهو قول زفر من الحنفية والثوري والأوزاعي والحسن بن حي ^(١).

ووجهتهم في ذلك: أن الزوجية سبب في استحقاق الميراث، ولما كانت العدة باقية فإنها تستحق الميراث، لأن العدة من بقايا العلاقة الزوجية، فإن بعض الشيء قد يقوم مقامه، والزوج قصد إبطاله فَيُرَدَّ عليه قصده إلى زمان انقضاء العدة دفعاً للضرر عنها، وقد أمكن، لأن النكاح في العدة يبقى في حق بعض الآثار فجاز أن يبقى في حق إرثها منه بخلاف ما بعد الانقضاء لأنه لا إمكان.

القول الثالث: أنها ترث ما لم تتزوج، فإن تزوجت فلا ميراث لها.

(١) انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام (١٥٤/٤).



وهي رواية أبو طالب عن أحمد واختارها القاضي، وبه قال ابن أبي ليلى وإسحاق وأبو عبيد^(١).

ووجهتهم في ذلك: أنها ترثه بسبب الزوجية التي فرّ منها، فسوّوا بينها وبين من مات عنها مطلقاً وهي في العدة.

القول الرابع: أنها ترث منه مطلقاً، سواء مات في العدة أم بعد العدة، وسواء تزوجت أم لم تزوج. وهو قول مالك والليث وربيعه، بل روي عن مالك قوله: «حتى ولو تزوجت عشرة أزواج بعده كلهم ترث منه»^(٢).

والعلة في هذا القول والذي قبله واحدة، وهو سبب الزوجية التي قصد الزوج الفرار منها، إلا أن الأخير فيه زيادة تأكيد على ثبوت حق الزوجية في الميراث الذي قصد الزوج حرمانها منه.

القول الخامس: أنها لا ترثه مطلقاً سواء مات في العدة أو بعد العدة، وبه قال الشافعي في الجديد، وهو المروي عن عبدالله بن الزبير وأبي ثور وداود الظاهري، وسلفهم في ذلك من الصحابة عبدالله بن الزبير رضي الله عنه.

ووجهتهم في ذلك: أنهم سوّوا بين طلاق المريض والصحيح، وقالوا: إنما ترث الزوجة الزوج من حيث يرثها، فإذا ارتفع المعنى الذي يرثها به لم ترثه^(٣).

والذي يظهر لي رجحانه من هذه الأقوال وأرجحه هو **القول الثاني** الذي يقضي بتوريثها من زوجها ما دامت في العدة، سواء مات من مرضه

(١) انظر: المغني لابن قدامة (١٩٥/٩).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٥٨٥/٢).

(٣) انظر: البناية في شرح الهداية للإمام أبي محمد محمود بن أحمد العيني (٥٦٩/٤) وما بعدها، والاستذكار الجامع لمذاهب فقهاء الأمصار للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر (٢٦٣/١٧) وما بعدها، وكتاب الأم للإمام الشافعي (٢٠٧/٥)، والمغني لابن قدامة (١٩٥/٩) وما بعدها، والمحلى للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم (٥٦٢/١١) وما بعدها.

الأول أو أنه مات بسبب آخر، لأنه الذي عليه عمل الخلفاء الراشدين الثلاثة: عمر وعثمان وعلي رضي الله عنهم.

فقد روى عبدالرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما عن إبراهيم النخعي رحمته الله قال: «جاء عروة البارقي إلى شريح من عند عمر رضي الله عنه بخمس خصال منهن: إذا طلق المريض امرأته ثلاثاً ورثته إذا مات وهي في العدة»^(١). ولأن عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه طلق امرأته تماضر آخر التطليقات الثلاث في مرضه فورثها عثمان رضي الله عنه وقال: ما أتهمته ولكنني أردت السنة»^(٢).

وعن الشعبي رحمته الله: «أن أم البنين بنت عيينة بن حصن الفزاري كانت تحت عثمان بن عفان رضي الله عنه ففارقها بعدما حوصر، فجاءت إلى علي رضي الله عنه بعدما قُتِل وأخبرته بذلك، فقال: تركها حتى إذا أشرف على الموت فارقها، وورثها علي منه»^(٣).

وقال ابن سيرين: «كانوا يقولون: من قرأ من كتاب الله تعالى ردَّ إليه، يعني هذا الحكم»^(٤).

والعمل بما عليه الخلفاء الراشدون هو المتعين أتباعه إذا لم يوجد ما يعارضه من نص قطعي: كتاب أو سنة، لقوله عليه السلام: «عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي وعصوا عليها بالنواجز»^(٥) فكيف إذا ثبت أن

(١) انظر: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار للإمام الحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (٢١٧/٥ - ٢١٨).

(٢) انظر: المصنف للحافظ أبي بكر عبدالرزاق بن همام الصنعاني (٦١/٧)، والمصنف لابن أبي شيبة (٢١٧/٥).

(٣) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢١٨/٥).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٢١٩/٥).

(٥) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو داود في كتاب السنة باب لزوم السنة (٣٦٠/١٢)، والترمذي في أبواب العلم باب ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع (١٤٤/١٠) وقال عنه: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في المقدمة باب اتباع سنة الخلفاء الراشدين المهديين (١٦/١).



ذلك هو السَّئَةُ كما جاء بذلك التصريح عن سيدنا عثمان رضي الله عنه حيث قال: «ما اتهمته ولكن أردت السَّئَةَ» يعني بذلك سَئَةُ النبي ﷺ، وهو القول المروي عن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها حيث قالت: أن امرأة الفَارِ ثَرث ما دامت في العدة^(١). بل حكى الكثير من أهل العلم إجماع الصحابة على ذلك.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى أن قضاء الصحابة بتوريثها إذا طَلَّقها في مرضه المخوف لم يفرق بين مرض ومرض، ولأن التفريق بين مرض ومرض من الصعب معرفته والقطع به. وإن كان قد أبان طلاقها في مرض الموت فقد عمد إلى إسقاط حقها، بينما حقها كان متعلقاً بماله عند الطلاق وعند الموت، فلا يعتبر ما تخلل بينهما، فكأنه لم يصح حتى مات في مرضه، فشفاؤه منه ومرضه بمرض آخر غير مؤثر في تغيير الحكم، إذ طلاقه قد وقع، وقُضِيَ حرمانها قد تَمَّ من قِبَلِهِ، وَوَزُرَهُ الذي لَحِقَ به بسبب حرمانها قد حَصَلَ، إلا أن يتغمَّده الله بتوبة، ذلك أن الميراث حكم الله وحدوده، ومن يتعدَّ حدود الله فقد ظلم نفسه، وتلك حدود الله فلا تعتدوها.

وكما أن الأب لا يحقُّ له أن يحرم أحد أولاده من ميراثه، فلا يحقُّ له أن يحرم زوجته من ميراثها فإنهم على سواء في ثبوت الميراث لهم.

ألا ترى أنه لا يحقُّ له أن يزيد على الثلث الذي أذن الله به، ولا يصحُّ أن يصرفه لواحد من الورثة؟ فكذا هنا، إذ الكل حدود الله وأحكامه.

هذا وإن القول بتوريثها بعد انقضاء العدة لا يظهر لي رجحانه، لأن الميراث إنما يكون بسبب، وأسبابه ثلاثة لا رابع لها: قرابة وولاء وزوجية، وقد زالت الزوجية، وبزوال العدة زالت الزوجية حقيقة وحكماً، فزال سبب الميراث فلا تستحقه إذاً. وبانقضاء العدة يمكنها أن تتزوج، فكانت كالمتزوجة.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٢١٩/٥).

أما الجواب على قول من قال: ترثه ولو تزوجت، فيجاب عليه بمثل ما أجيب على القول الذي قبله، ويزاد عليه بأنه بعيد يُفْضَى إلى القول بأن ترث المرأة من زوجين، والمرأة الواحدة لا ترث من زوجين بحكم النكاح، إذ ما قالوه يؤدي إلى هذا.

وأما قول من قال بعدم توريثها البتة بدعوى أنه لا يرثها إذا بَتَّ طلاقها فهي لا ترثه، فيجاب عليه: أنه مخالف من حيث النقل لقضاء الخلفاء الراشدين وعموم الصحابة، ومخالف للسنة التي صرح بها الخليفة الراشد عثمان، ومخالف للإجماع الذي نقله أكثر أهل العلم عن الصحابة.

أما ما استدّلوا به من أن عبدالله بن الزبير رضي الله عنه قال بعدم توريث امرأة عبدالرحمن بن عوف لما آلت إليه الخلافة حيث قال: «لو كنت أنا لم أورثها» فأجاب على ذلك ابن الهمام بقوله:

«وقول ابن الزبير في خلافته: لو كنت أنا لم أورثها، أراد به لعدم علمي إذ ذاك بأن الحكم الشرعي في حقّها ذلك، وهو بعد انعقاد الإجماع فيه فلا يقدح فيه، لا يقال: بل على هذا التقرير لم يكن إجماعاً، لأنه كان سكوتياً، وحين قال ابن الزبير ذلك ظهر أن سكوته لم يكن وفاقاً، لأننا نقول نعم لو كان إذ ذاك فقيهاً، لكنه لم يكن في ذلك الزمان من الفقهاء، إذ لم يُعرف له قبل ذلك فتوى ولا شهرة بفقّه، والحكم في ذلك يتبع ظهور ذلك»^(١) اهـ.

وَوَجَّهَ العيني في «البنية» ما نصّه:

«فإن قلت: لا نسلم الإجماع، لأنه روي عن عبدالله بن الزبير رضي الله تعالى عنهما في حديث تماضر زوجة عبدالرحمن بن عوف رضي الله عنه أنه قال: لو كان الأمر إلي لما ورثتها، قلت: أجيب بأنه قد صحّ عن ابن الزبير رضي الله عنه أنه قال هذا الكلام في وقت إمارته بعد سبق الإجماع، والخلاف المتأخر لا يرفع

(١) انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام (١٤٦/٤).



الإجماع السابق، ولئن سلمنا أنه قاله وقت توريث تماضر، فنقول: ما ورثها لخفاء وجه الاستحسان عليه، ونقول: كانت تماضر سألت الطلاق فاعتقد ابن الزبير رضي الله عنه أن سؤالها يسقط الإرث، وبه نقول، وإذا كان الخليفة عثمان رضي الله عنه قد ورثها عند وجود سؤال الطلاق من قبلها، فعند عدمه أولى^(١) أهـ.

ووجهه الكاساني في «البدائع» بقوله:

«رُوي أن ابن الزبير رضي الله عنه إنما قال ذلك في ولايته، وقد كان انعقد الإجماع قبله منهم على التوريث، فخلافه بعد وقوع الاتفاق منهم لا يقدر في الإجماع، لأن انقراض العصر ليس بشرط لصحة الإجماع على ما عُرِف في أصول الفقه»^(٢).

وهناك أجوبة أخرى ذكرت إجابة على مقالة عبدالله بن الزبير رضي الله عنه لم أذكرها توكيلاً للاختصار.

ولأن القول بتوريثها عليه جماهير الفقهاء من التابعين ومن بعدهم، وهو قول الشافعي في القديم، وعليه الكثير من أصحابه، ولأن الدعوى بأنه لا يرثها حيث بَتَّ طلاقها فهي لا ترثه يجاب عليه من وجوه:

الوجه الأول: أنها لا دخل لها في حرمانه من ميراثها، لأنه هو الذي بَتَّ طلاقها، ولأنها لم تقصد حرمانه بوجه، فلا يصح إلحاق عدم توريثه منها بتوريثها منه، إذ لا سبب منها بحرمانه.

الوجه الثاني: أنه لا عدة على الزوج، فبوسعه أن يتزوج غيرها من غير عدة ولا تربص، بخلافها فإن العدة واجبة في حقها، ويلحقها الضرر بانتظار العدة، بخلافه فإنه لا يلحقه أي ضرر، ولأن سبب الميراث موجود بحقها وهي العدة بخلافه إذ لا سبب لاستحقاق الميراث في حقّه لأنه قد أَبَتَّ طلاقها وليس عليه من عدة، فانقطع سبب الميراث بحقه.

(١) انظر: البناء للعيني (٥٧٢/٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (٢١٩/٣).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فلو طلبت الطلاق فطلّقها، فإننا لا نقول بتوريثها، لأنها هي التي أسقطت حقّها، كما لو طلبت الخلع منه من غير مبرر فإنها لا ترثه.

وبهذا التوجيه وما أسلفناه من الأدلة المنقولة والمعقولة، يظهر سبب اختياري للقول الثاني وترجيحه على غيره من الأقوال، وبالله التوفيق.

المطلب الثاني:

فيمن توفي عنها زوجها وقد طلّقها طلاقاً بائناً أو باتاً وهو في حال الصحة: هل ترث منه أم لا؟

فإن مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الأئمة الأربعة: على أنها لا ترث منه ولا يرث منها، لأنها أجنبية عنه وهو أجنبي عنها. نص على ذلك الفقهاء:

قال الكاساني في «البدائع» ما نصه:

«وإن كانت من طلاق بائن أو ثلاث: فإن كان ذلك في حال الصحة، فمات أحدهما لم يرثه صاحبه، سواء كان الطلاق برضاها أو بغير رضاها»^(١) اهـ.

وقال ابن نجيم في «البحر الرائق» ما نصه:

«وقيد بأن يكون في مرضه، احترازاً عما إذا طلق في الصحة ثم مرض ومات وهي في العدة، لا ترث منه»^(٢).

وقال ابن عبد البر في كتاب «الاستذكار» ما نصه:

«لا خلاف بين المسلمين أن من طلق امرأته صحيحاً طليقة يملك فيه

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣/٢١٨).

(٢) انظر: البحر الرائق لابن نجيم (٤/٤٦).



رجعتها ثم انقضت عدتها قبل موته أنها لا ترثه، لأنها أجنبية ليست منه ولا هو منها»^(١).

وقال الشافعي في «الأم» ما نصه:

«وطلاق المريض والصحيح سواء، ثم قال: إن القول بأن لا ترث المبتوتة قول يصح، وقد ذهب إليه بعض أهل الآثار وقال: كيف ترثه امرأة لا يرثها وليست له بزوجة»^(٢) اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني» ما نصه:

«وأما المطلقة في الصحة إذا كانت بائناً فمات زوجها فإنها تبني على عدة الطلاق ولا تعتد للوفاة، لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ولأنها أجنبية منه في نكاحه وميراثه والحل له ووقوع طلاقه وظهاره، وتحل له أختها وأربع سواها»^(٣) اهـ.

وواضح مما سقناه من هذه النصوص الفقهية لهذه المذاهب الأربعة أنه لا ميراث للزوجة إذا بت الزوج طلاقها أو طلقها الثلاث لعدم وجود ما يبرر ميراثها لا من سبب قائم ولا من شبهة، فتعين أن لا ترث، وبالله التوفيق.



(١) انظر: كتاب الاستذكار لابن عبد البر (٢٦٧/١٧).

(٢) انظر: الأم للشافعي (٢٠٧/٥ - ٢٠٨).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٢٢٦/١١، ١٩٤/٩).

الفصل الثاني:

فيما يتعلق بالمتوفى عنهن أزواجهن من أحكام العدة

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

في تعريف العدة لغة واصطلاحاً

الْعِدَّةُ بكسر العين وفتح الدال مأخوذة من الْعَدَّ: وهو الإحصاء، وهي تطلق على كل شيء يحسب من الأيام أو غيرها، وجمعها عِدَدٌ، فيقال: عِدَّةُ أَيَّامٍ وَعِدَّةُ أَشْهُرٍ وَعِدَّةُ رِجَالٍ وَعِدَّةُ نِسَاءٍ.

ومن أمثلة استعمالها بهذا المعنى قوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ [البقرة: ١٨٤]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة: ٣٦].

ومن معانيها أيضاً في اللغة: أن العِدَّةَ بالضم ما أُعِدَّ لأمر يحدث، يقال: أُعِدَّتْ الشيءُ أُعِدُّهُ إِعْدَاداً، واستعددت للشيء وتَعَدَّدْتُ له.

والْعِدُّ: مجتمع الماء، وجمعه أعداد. والعِدَادُ: احتياج وجع اللديغ^(١).

(١) وذلك إذا تمت له سنة منذ يوم لُدِّغَ احتاج به الألم.



والعديد: الكثرة. والعدَّان: الزمان، لأن كل زمان محدود فهو معدود، قال الخليل: يقال: كان ذلك في عدَّانٍ شبابه وعدَّانٍ ملكه.

ومما سبق يتضح لنا أن مادة عدَدَ في اللغة تدور حول هذه المعاني، وهي: الإحصاء والإعداد للشيء ومجتمع الماء واهتياج وجع اللديغ والكثرة والزمان المحدود، لكن مرجعها إلى معنيين رئيسيين وهما: الإحصاء والإعداد، قال ابن فارس في معجم مقاييس اللغة: العين والذال أصل صحيح واحد لا يخلو من العدِّ الذي هو الإحصاء، ومن الإعداد الذي هو تهيئة الشيء، وإلى هذين المعنيين ترجع فروع الباب كلها^(١).

هذا من حيث اللغة، وأما معناها من حيث الاصطلاح الشرعي: فهي منحصرة في حساب الزمن المحدود شرعاً، حيث العدة زمن محدود شرعي تلتزم به المرأة ديانة وقضاء، بداية ونهاية، شأنها شأن الأحكام التعبدية الأخرى التي لا تخضع لرأي أو اجتهاد، حيث حكم الله بها في كتابه العزيز، وقضى بها رسول الله ﷺ في سنَّته. وبالجمله فالعدة من حيث المصطلح الشرعي: هي بعض معاني العدة في اللغة، وجاءت عبارات الفقهاء مبينة لذلك وإن اختلفت ألفاظها، لكن معانيها متقاربة.

فقد عرَّفها الكاساني الحنفي بقوله: «العدة في عرف الشرع اسم لأجل ضُرْبٍ لانقضاء ما بقي من آثار النكاح»^(٢).

وعرَّفها الجرجاني بقوله: «هي تربُّص يلزم المرأة عند زوال النكاح المتأكد أو شبهته»^(٣).

(١) انظر: معجم مقاييس اللغة لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (٢٩/٤) وما بعدها، والصحاح لإسماعيل بن حماد الجوهري (٥٠٥/٢) وما بعدها، ولسان العرب لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري (٢٨١/٣) وما بعدها.

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٩٠/٣).

(٣) انظر: التعريفات للسيد علي بن محمد بن علي السيد الزين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ص ١٢٩.

وعرّفها منلا خسرو بقوله: «هي تربص أي انتظار ووقف يلزم المرأة مدة معلومة»^(١).

وعرّفها ابن عرفة المالكي بقوله: «العِدَّةُ مُدَّةٌ مَنَعَ النِّكَاحَ لِفَسْخِهِ أَوْ مَوْتِ الزَّوْجِ أَوْ طَلَاقِهِ»^(٢).

وعرّفها الشربيني الشافعي بقوله: «وهي في الشرع اسم لمدة تربص فيها المرأة لمعرفة براءة رحمها أو للتعبد أو لتفجعها على زوجها»^(٣).

وعرفها البعلي الحنبلي بقوله: «هي ما تُعَدُّ المرأة من أيام أقرائها وأيام حملها، أو أربعة أشهر وعشر ليالٍ للمتوفى عنها»^(٤).

وعرّفها البهوتي الحنبلي بقوله: «هي التربُّص المحدود شرعاً»^(٥).

ومن هذا العرض لمصطلح العدة لدى الفقهاء على اختلاف مذاهبهم يتضح للقارئ أن معناها واحد لدى الفقهاء جميعاً وإن اختلفت عباراتهم، وذلك لأن أزمدة العدة محصورة مقدرة بالنصوص الشرعية القطعية التي لا تدع مجالاً للاختلاف ولا للاجتهاد فيها، وبالله التوفيق.



(١) انظر: درر الحكام في شرح غرر الأحكام للقاضي محمد بن فراموز الشهير بمنلا خسرو (٤٠٠/١).

(٢) انظر: شرح الحدود للإمام أبي عبدالله محمد بن عرفة ص ٢١٤.

(٣) انظر: مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج للشيخ محمد الشربيني الخطيب (٣٨٤/٣).

(٤) انظر: المطلع على أبواب المقنع للشيخ شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ص ٣٤٨.

(٥) انظر: الروض المربع بشرح زاد المستقنع للشيخ منصور بن يونس البهوتي ص ٤٦٠.



المبحث الثاني:

فيما يتعلق بالمتوفى عنها زوجها من أحكام العدة وهي زوجة
وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

في عدة الحائض الغير حامل

ذهب جمهور أهل العلم إلى أن الزوجة الحرة الحائض^(١)، صغيرة^(٢) كانت أم كبيرة، مسلمة كانت أم كتابية، مدخولاً بها أم غير مدخول بها، فإن عدتها إذا توفي عنها زوجها: أربعة أشهر وعشراً، حق لازم للزوج على زوجته، تلتزم به الزوجة ديانة وقضاء لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

ومعنى الآية: والذين يتوفون منكم من الرجال أيها الناس ويتركون أزواجاً تعتد الواحدة منهن أربعة أشهر وعشرة أيام.

وعلى هذا عامة فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، نصوا على ذلك في كتبهم.

قال الإمام العيني في كتابه «البنية» ما نصه:

«عدة المرأة الحرة التي مات عنها زوجها أربعة أشهر وعشرة أيام، سواء كانت ممن تحيض أو ممن لا تحيض، مسلمة كانت أو كتابية، صغيرة كانت أو كبيرة، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، أيسة كانت أو غير أيسة، وزوجها حر أو عبد، لقوله تعالى: ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^(٣) [البقرة: ٢٣٤] اهـ.

(١) الحائض هي التي ليست ذات حمل، أي غير حامل.

(٢) الصغيرة هي التي دون سن البلوغ.

(٣) انظر: البنية للعيني (٧٧٥/٤).



وقال ابن عبد البر في كتاب «الكافي»:

«وعدة الحرة المسلمة أو الكتابية مدخول بها أو غير مدخول بها من وفاة زوجها إذا كانت غير حامل: أربعة أشهر وعشراً»^(١).

وقال النووي في كتابه «المنهاج»:

«عدة حرة حائل لوفاة وإن لم توطأ، أربعة أشهر وعشرة أيام بلياليها»^(٢).

وقال ابن قدامة في «المغني» ما نصه:

«أجمع أهل العلم على أن عدة الحرة المسلمة غير ذات الحمل من وفاة زوجها أربعة أشهر وعشر، مدخولاً بها أو غير مدخول بها، سواء كانت كبيرة بالغة أو صغيرة لم تبلغ، وذلك لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَضَّعْنَ أَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]»^(٣).

وقال البهوتي في «كشف القناع»:

«وتجب العدة على الزوجة الذمية من زوجها الذمي ومن زوجها المسلم لعموم الأدلة، ولأنهم مخاطبون بفروع الإسلام، وعدتها كعدة المسلمة»^(٤).

ومن هذا النقل كما جاء في كتب فقهاء الأئمة الأربعة، يتضح لنا أن عدة المتوفى عنها زوجها إذا كانت حرة غير حامل: أربعة أشهر وعشراً، إلا رواية عن الإمام مالك في الكتابية من أن عدتها ثلاث حيضات، وردّها فقهاء المالكية، قال ابن العربي ما نصه:

«وروي عن مالك أن الكتابية تعتد بثلاث حيض إذ بها يبرأ الرحم،

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر (٢/٦٢٠ - ٦٢١).

(٢) انظر: متن المنهاج للنووي الذي مع كتاب مغني المحتاج للشربيني (٣/٣٩٥).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (١١/٢٢٣).

(٤) انظر: كشف القناع للبهوتي (٥/٤١٢).



وهذا منه فاسد جداً، لأنه أخرجها من عموم آية الوفاة وهي منها، وأدخلها في عموم آية الطلاق وليست منها^(١) اهـ.

أما إذا كانت الزوجة أمة فعُدَّتْها نصف عدة الحرة إجماعاً^(٢) : شهران وخمسة أيام لقوله تعالى : ﴿فَلْيَتَنَزَّهْنَ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [النساء: ٢٥]، فعلى الأمة نصف ما على الحرة مما هو قابل للتنصيف من حدٍّ أو عِدَّةٍ، إلا ما ثَقُلَ عن الأصم وابن سيرين من أن عدة الأمة في الوفاة كعدة الحرة، وهو قول مردود قد سبقه الإجماع على ما حكاه ابن العربي^(٣).

كما اتفق العلماء على ترك العمل بقوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] وأن سبب ترك العمل بها: إما لأنها منسوخة بآية الأربعة أشهر الذي عليه أكثر أهل العلم، أو لأنها مُخَصَّصة بهذه الآية، والنتيجة واحدة وإن اختلف السبب.

قال الجصاص في «أحكام القرآن»:

«وعدة الحول وإن كانت متأخرة في التلاوة فهي متقدمة في التنزيل، وعدة الشهور متأخرة عنها ناسخة لها لأن نظام التلاوة ليس هو على نظام التنزيل وترتيبه»^(٤).

(١) انظر: أحكام القرآن لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (٢١١/١).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١٩٥/٣)، والكافي لابن عبد البر (٦٢١/٢)، والألم للشافعي (١٩٩/٢)، والمغني لابن قدامة (٢٢٤/١١).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢١٠/١).

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١١٩/٢)، وتفسير القرطبي (٩٨٢/٢)، وتفسير الرازي (١٣٨/٦).



المطلب الثاني:

في عدة الحامل

اختلف العلماء في عدة الحامل المتوفى عنها زوجها على ثلاثة أقوال:

القول الأول: وإليه ذهب جماهير الأمة سلفاً وخلفاً: أن عدة الحامل تنتهي بوضع حملها، وهذا ما عليه فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة^(١) وسلفهم في ذلك من الصحابة عمر وعبدالله بن مسعود وزيد بن ثابت وابن عمر وأبو هريرة.

ودليلهم على ما ذهبوا إليه الكتاب والسنة. أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فهو عامٌ في كل حامل.

قال الطبري في تفسيره لهذه الآية: «والصواب من القول في ذلك أنه عامٌ في المطلقات والمتوفى عنهن، لأن الله جلَّ وعزَّ عمَّ بقوله بذلك فقال: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] ولم يخصَّص بذلك الخبر عن مطلقة دون متوفى عنها، بل عمَّ الخبر به عن جميع أولات الأحمال، إن ظنَّ ظانٌّ أن قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] في سياق الخبر عن أحكام المطلقات دون المتوفى عنهن، فهو بالخبر عن حكم المطلقة أولى بالخبر عنهن وعن المتوفى عنهن، فإن الأمر بخلاف ما ظن، وذلك أن ذلك وإن كان في سياق الخبر عن أحكام المطلقات فإنه منقطع عن الخبر عن أحكام المطلقات، بل هو خبر مبتدأ عن أحكام عدد جميع أولات الأحمال المطلقات منهن وغير المطلقات، ولا دلالة على أنه مراد به بعض الحوامل دون بعض من خبر ولا عقل، فهو على عمومته لما بينا»^(٢) اهـ.

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٩٢/٣)، والكافي لابن عبدالبير (٦٢٠/٢)، والأم للشافعي (٢٠٢/٥)، والمغني لابن قدامة (٢٢٧/١١).

(٢) انظر: تفسير الطبري (١٤٤/٢٨).



وجاء في «أحكام القرآن» للجصاص ما نصه:

«قال عبدالله بن مسعود: من شاء باهلته أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] نزل بعد قوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فحصل بما ذكرنا اتفاق الجميع على أن قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ﴾ عام في المطلقة والمتوفى عنها زوجها»^(١) اهـ.

وأما من السنة: فيما أخرجه البخاري ومسلم: «أن سبيعة بنت الحارث كانت تحت سعد بن خولة، فتوفي عنها في حجة الوداع وهي حامل، فلم تنشب أن وضعت حملها، فلما تعلت من نفاسها تجملت للخطاب، فدخل عليها أبو السنايل بن بعكك رجل من بني عبدالدار، فقال: ما لي أراك تجملت للخطاب تُرجين النكاح؟ فإنك والله ما أنت بناكح حتى يمر عليك أربعة أشهر وعشر، قالت سبيعة: فلما قال لي ذلك جمعت علي ثيابي حين أمسيت فاتيت رسول الله ﷺ فسألته عن ذلك فأفتاني بأني قد حَلَلْتُ حين وضعت حملي وأمرني بالتزوج إن بدا لي»^(٢).

فالنصان السابقان صريحان في الدلالة على أن عدة الحامل تنتهي بوضع حملها.

القول الثاني: أن الحامل إذا مات عنها زوجها تعتدُّ أبعد الأجلين، ومعناه إذا وضعت قبل مضي أربعة أشهر وعشرًا، انتظرت حتى تُنهي أربعة أشهر وعشرًا، ولا تحلُّ بمجرد الوضع، وإن انقضت المدة قبل الوضع: ترتبَت إلى الوضع، وبهذا قال الإمام علي بن أبي طالب وعبدالله بن عباس (رضي الله عنهما)، واختاره سحنون من المالكية^(٣).

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١١٩/٢ - ١٢٠).

(٢) انظر: صحيح البخاري كتاب المغازي باب (١٢٥) (١٧٤/٥)، وصحيح مسلم كتاب الطلاق باب انقضاء عدة المتوفى عنها زوجها وغيرها بوضع الحمل (١١٢٢/٢).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١١٩/٢)، وتفسير القرطبي (٩٨٢/٢ - ٩٨٣)، وتفسير الرازي (١٣٦/٦ - ١٣٧)، والمغني لابن قدامة (٢٢٧/١١).



ودليلهم على ما ذهبوا إليه: جمع العمل بين النصين، وهما قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وبين قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وذلك أنها إذا انتظرت أقصى الأجلين فقد عملت بكلا الآيتين، وإن اقتضرت على وضع الحمل فقد فوتت العمل بآية عدة الوفاة، والجمع أولى من الترجيح باتفاق أهل الأصول.

وهو توجيه شديد وجمع حسن لولا ما يعكّر عليه من حديث سبيعة الأسلمية الذي مر ذكره، وهو نصٌ صحيح صريح في المسألة لا يجوز العدول عنه، حيث لا اجتهاد مع النص. قال ابن العربي عن حديث سبيعة: «إنه جلاء لكل غمة وعلا على كل رأي وهمة»^(١).

هذا من جهة، ومن جهة أخرى: تأخر نزول آية النساء القُصرى التي في سورة الطلاق وهي قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] عن آية الوفاة التي في سورة البقرة وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرِيضَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] حيث جَزَمَ ابن مسعود رضي الله عنه أن آية النساء القُصرى نزلت بعد آية الوفاة فقال: ومن شاء باهله أن آية النساء القُصرى نزلت بعد آية الوفاة.

ومعنى ذلك أنها مخصصة لعمومها أو ناسخة لبعض دلالاتها كما تفيد بذلك رواية ابن مسعود. ومما يؤكد ذلك أن حديث سبيعة متأخر عن عدة الوفاة حيث إن زوجها سعد بن خولة توفي في حجة الوداع.

وسواء قلنا أن آية ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ مخصصة لآية الوفاة أو ناسخة لها، فإن العمل بمقتضاها هو الذي عليه جمهور الأمة وفقهاء الإسلام بعامه، من أن عدة الحامل تنتهي بوضع حملها.

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢٠٨/١).



على أن دعوى العموم في آية الوفاة غير مُسَلَّم به كما وضحه العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللهُ فِي كتابه «أضواء البيان» حيث قال:

«هاتان الآيتان أعني قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤]، وقوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] من باب تعارض الأعميين من وجه، والمقرر في الأصول: الترجيح بينهما، والراجع منهما يخص به عموم المرجوح. وقد بينت السنة الصحيحة أن عموم ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ﴾ مخصص لعموم ﴿وَالَّذِينَ يَتَّقُونَ مِنْكُمْ...﴾ الآية. مع أن جماعة من الأصوليين ذكروا أن الجموع المنكرة لا عموم لها، وعليه فلا عموم في آية البقرة، لأن قوله ﴿وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ جمع منكر فلا يُعم، بخلاف قوله: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ﴾ فإنه مضاف إلى معرف بـ «ال»، والمضاف إلى المعرف بها من صيغ العموم»^(١) اهـ.

ولأن الإقراء ليس مشروطاً مع الحمل بالنسبة للمطلقات الحوامل، بل كانت عدة الحامل المطلقة وضع الحمل من غير ضم الأقراء إليها، وقد كان جائزاً أن يكون الحمل والإقراء مجموعين عدة لها بأن لا تنقضي عدتها بوضع الحمل حتى تحيض ثلاث حيض، فكذاك يجب أن تكون عدة الحامل المتوفى عنها زوجها هي الحمل غير مضموم إليه الشهور. وقد رُوِيَ عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: قلت: يا رسول الله في هذه الآية حين نزلت ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْزَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] في المطلقة والمتوفى عنها زوجها؟ قال: «فيهما جميعاً»^(٢).

القول الثالث: أن النفساء لا تنكح ما دامت في نفاسها، بمعنى أنه لا

(١) انظر: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الجكني الشنقيطي (١/١٩٠).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١١٦/٥).

يصحّ العقد عليها ما لم تضع حملها وتطهر من نفاسها. وهذا القول مروى عن الحسن والشعبي والنخعي وحماد بن سلمة.

ووجهتهم فيما ذهبوا إليه: ما جاء في حديث سبيعة: «فلما تعلت من نفاسها تجمّلت للخطاب» وجه الدلالة منه أن المراد بقوله: «تعلت من نفاسها» أي طهرت من دم النفاس، فاشتراط القائلون بهذا القول شرطين: وَضْعُ الحمل أولاً، والطهر من دم النفاس ثانياً.

قال القرطبي معقّباً على هذا القول ووجهته: «إن الحديث حجة عليهم، لأن تَعَلَّتْ وإن كان أصله: طهرت من دم نفاسها على ما قاله الخليل، فيحتمل أن يكون المراد به ههنا: تعلّت من آلام نفاسها، أي: استقلّت من أوجاعها. ولو سلم أن معناه ما قاله الخليل: فلا حجة فيه، وإنما الحجة في قوله عَلَيْهَا لسبيعة: «قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ» فأوقع الحِلَّ في حين الوضع وعَلَّقَهُ عليه، ولم يقل: إذا انقطع دمك، ولا إذا طَهُرْتُ، فصَحَّ ما قاله الجمهور»^(١) اهـ.

وبهذا يتضح رجحان ما ذهب إليه الجمهور وهو القول الراجح الذي دلّ عليه منطوق الكتاب وهو قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِذَا حَلَلْتُمْ أَنْ يَضَعَنَّ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤]، ومنطوق السنة وهو قوله عَلَيْهَا لسبيعة: «قَدْ حَلَلْتُ حِينَ وَضَعْتُ» وبالله التوفيق.

المطلب الثالث:

في عدة الغير مدخول بها

الذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم من التابعين وفقهاء الأمصار وغيرهم^(٢) أن الزوجة إذا توفي عنها زوجها قبل أن يدخل بها فإنه تلزمها العدة أربعة أشهر وعشراً لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٣/٢ - ٩٨٤).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٩٢/٣)، والكافي لابن عبد البر (٦١٩/٢)، والمهذب للشيرازي مع المجموع (٦٠٣/١٦)، والمغني لابن قدامة (٢٢٣/١١).



وَيَذَرُونَ أَزْوَاجَهُنَّ [البقرة: ٢٣٤] فالمرأة بمجرد العقد عليها أصبحت زوجة، يلزمها ما يقتضيه عموم هذا النص المذكور.

ولحديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه «أنه سُئِلَ عن رجل تزوج امرأة فمات عنها ولم يدخل بها ولم يفرض لها صداقاً، فقال عبدالله: لها الصداق ولها الميراث وعليها العدة، فقال معقل بن سنان: شهدت رسول الله ﷺ قضى في بروع بنت واشق مثل ذلك»^(١).

ولم أقف على خلاف في ذلك إلا ما ذكره الرازي والآلوسي في تفسيريهما عن ابن عباس: أنه لم يَرِ العدة على غير المدخول بها، ومع ذلك فإن الرازي قد نصَّ على أن القول متروك فقال: «هذا قول متروك لأن الآية عامة في حق الكل، وعلى ذلك عامة المفسرين»^(٢) اهـ.

وعليه، فيمكننا القول بأن غير المدخول بها يلزمها العدة، حيث لا خلاف يذكر، مما يمكن القول من أن الأمر مجمع عليه، وبالله التوفيق.



المبحث الثالث:

فيما يتعلق بالمتوفى عنها زوجها من أحكام العدة وهي مطلقة وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

فيمن مات عنها زوجها وقد طلقها طلاقاً رجعياً:

فالذي عليه إجماع أهل العلم أن المطلقة طلاقاً رجعياً يلزمها العدة أربعة أشهر وعشراً، لأنها زوجة حيث عدتها لم تنتهِ ورباط الزوجية قائم،

(١) انظر الحديث بتمامه في مصنف عبدالرزاق (٤٧٩/٦ - ٤٨٠)، الأثر رقم ١١٧٤٣.

(٢) انظر: تفسير الرازي (١٣٧/٦)، وتفسير الآلوسي (١٤٩/٢).

وزوجها أحقُّ بإرجاعها، فإنها والحالة هذه هي زوجة من كل الوجوه، لها ما للزوجات من الميراث وغيره، وعليها ما على الزوجات من العدة وغيرها، لقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِيَنَّ أَحَقُّ بِرِزْقٍ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ [البقرة: ٢٢٨]. وقد نصَّ على ذلك فقهاء المذاهب الأربعة في كتبهم، وسأكتفي بذكر نص واحد لكل منها:

قال ابن الهمام من الحنفية:

«أما إذا طَلَّقها رجعيًّا: فعَدَّتْها عدة الوفاة، سواء طَلَّقها في مرضه أو في صحته ودخلت في عدة الطلاق ثم مات الزوج، فإنها تنتقل عدتها إلى عدة الوفاة وترث»^(١).

وجاء في «المدونة» ما نصه: «قُلْتُ: فَإِنْ كَانَ طَلَّقَهَا وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ وَهُوَ صَحِيحٌ أَوْ مَرِيضٌ ثُمَّ مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ أَتَنْتَقِلُ إِلَى عِدَّةِ الْوَفَاةِ؟ قَالَ: نَعَمْ وَلَهَا الْمِيرَاثُ»^(٢).

وقال الشيرازي من الشافعية في «المهذب» ما نصه:

«وإن طَلَّقَ امرأته طلاقاً رجعيًّا ثم مات عنها وهي في العدة، اعتدَّتْ بعدة الوفاة، لأنها توفي عنها وهي في عدَّتْها»^(٣) اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني» ما نصه:

«وإذا مات زوج الرجعية استأنفت عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرًا بلا خلاف، قال ابن المنذر: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على ذلك، وذلك لأن الرجعية زوجة يلحقها طلاقه وينالها ميراثه فاعتدت للوفاة كغير المطلقة»^(٤).

(١) انظر: شرح فتح القدير لابن الهمام (٣١٥/٤).

(٢) انظر: المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس (٤٢٩/٢).

(٣) انظر: المهذب للشيرازي مع المجموع (٦٠٤/١٦).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٢٢٥/١١).



ومن هذا العرض لأقوال أصحاب المذاهب الأربعة يتضح لنا أن المطلقة طلاقاً رجعيّاً إذا توفي عنها زوجها فإنها تعتدّ عدة الوفاة، حيث إنها زوجة، والطلاق الرجعي لم يحرم الزوجة على زوجها وإنما هو منقّص لعدد الطلقات لا غير، وعليه فإن الزوجة في الطلاق الرجعي لها ما للزوجات من حقوق وعليها ما على الزوجات من واجبات، فلها الميراث وعليها عدة الوفاة اتفاقاً.

(المطلب الثاني):

فيمن توفي عنها زوجها وقد طلقها طلاقاً بائناً أو ثلاثاً في حال المرض:

فإن كان طلاقه في حال مرضه المخوف: فذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن والثوري وأحمد إلى أن المطلقة تعتدّ أبعد الأجلين، لأنها ترثه، ومعناه: أن تجمع بين عدة الطلاق وعدة الوفاة، فإذا انتهت عدة الطلاق قبل أربعة أشهر وعشراً لزمها أن تكمل عدة الوفاة أربعة أشهر وعشراً، وإن انتهت عدة الوفاة لزمها أن تعتدّ بعدة الطلاق، وذلك بأن تحيض ثلاث حيض، وإن تأخرت حيضاتها عن عدة الوفاة، ولن تحلّ حتى لو مضى عليها سنوات طوال.

وإليك نصوصاً من كتبهم توضح ما قالوه وتبيّنه:

قال ابن الهمام في «شرح فتح القدير» ما نصه:

«(قوله: وإذا ورثت المطلقة في المرض) يتعلق بالمطلقة: أي ورثت التي طلقت في المرض بأن طلقها بغير رضاها بحيث صار فارّاً، ومات وهي في العدة، فعُدّتها أبعد الأجلين، أي الأبعد من أربعة أشهر وعشر وثلاث حيض، فلو تربّصت حتى مضت ثلاث حيض ولم تستكمل أربعة أشهر وعشراً، لم تنقُص عدّتها حتى تستكملها، وإن مضت أربعة أشهر وعشر ولم

تمضي لها ثلاث حيض بأن امتدَّ طهرها، لم تنقضِ عدتها حتى تمضي وإن مكثت سنين، ما لم تدخل سن الإياس فتعتدُّ بالأشهر»^(١).

وقال البهوتي في «كشاف القناع» ما نصه:

«وإن كان الطلاق البائن في مرض موته المخوف، ومات في العدة: اعتدت أطول الأجلين من عدة طلاق وعدة وفاة لأنها وارثة، فيجب عليها أن تعتدَّ للوفاة، ومطلقة فيجب عليها أن تعتدَّ بأطولهما، ضرورة أنها لا تخرج عن العهدة يقيناً إلا بذلك، إلا أن تكون البائن في المرض لا ترثه كالأمة أو الحرة يطلقها العبد، أو الذمية الكتابية يطلقها المسلم، أو تكون هي سألته الطلاق أو سألته الخلع أو فعلت ما يفسخ نكاحها من نحو رضاع زوجة صغرى، فتعتد للطلاق لا غير، لأنها ليست وارثة أشبهت المبانة في الصحة»^(٢).

وذهب مالك والشافعي وأبو يوسف من الحنفية وأبو عبيد وأبو ثور: إلى أنها تبني على عدة الطلاق، سواء كان إيقاع طلاقه عليها في صحته أو في مرضه، ووجهتهم في ذلك أن الله تعالى جعل عدة المطلقات الأقراء، وقد أجمعوا على أن المطلقة ثلاثاً لو ماتت لم يرثها المطلق، وذلك لأنها غير زوجة، وإذا كانت غير زوجة فهو غير زوج لها^(٣).

والذي أرجحه: أن الواجب عليها أن تعتدَّ بأبعد الأجلين، لأنه وجب عليها عدتان: عدة الطلاق بسبب الطلاق لقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وعدة الوفاة بسبب الوفاة لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْجِعْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

(١) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٣١٥/٤).

(٢) انظر: كشاف القناع للبهوتي (٤١٦/٥).

(٣) انظر: فتح القدير لابن الهمام (٣١٥/٤)، وتفسير القرطبي (٩٩٠/٢)، والأم للشافعي (٢٠٧/٥)، والمغني لابن قدامة (٢٢٥/١١).



فإن كانت عدة الوفاة هي الأبعد، بأن حاضت ثلاث حيضات أو طهرت ثلاث مرات: تعين عليها أن تمضي في عدتها حتى تستكمل الأربعة أشهر وعشراً، وهي عدة الوفاة لتخرج من عهدة الزوجية بيقين.

وإن مضت الأربعة أشهر وعشر ولم يأت عليها ثلاث قروء حيضاً أو طهراً على الخلاف المعتبر في تفسير القراء، فيتعين في حقها أن تتربص ثلاثة قروء، لتجمع العمل بأية عدة الوفاة وآية عدة الطلاق.

ومن حيث العقل: فلأن المعنى يقتضيه، فكما حكمنا بتوريثها نحكم بعدتها، لأنه من غنم غرم، فما دام أنها ورثته بعد موته فتلزمها العدة لموته وإن انتهت عدة طلاقها، ولأنه مقتضى العمل من جهتها بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُوا الْقَصَلَ بَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٧] ولأن الصحابة رضي الله عنهم لما قضوا بتوريثها قضوا بوجوب عدة الوفاة عليها دونما استفسار عما بقي من عدة طلاقها، قال عكرمة: «لو لم يبق من عدتها إلا يوم واحد ثم مات ورثته واستأنفت عدة المتوفى عنها زوجها»^(١)، ولأنه العمل بقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] فلاجل أن تخرج من مخالفة هذا النص رجحنا القول بلزومها العدة، وبالله التوفيق.

(المطلب الثالث):

فيمن توفي عنها زوجها وقد طلقها بائناً أو ثلاثاً في حال الصحة:

وأما إذا كان طلاقه في حال الصحة فإن مذهب جمهور الفقهاء ومنهم الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة: على أنها تبقى على عدتها وهي عدة الطلاق، ولا تنتقل إلى عدة الوفاة، لأن عدة الوفاة إنما تلزم الزوجات ومن في حكمهن، وهو قد طلقها في صحته بائناً أو ثلاثاً فلم يبق شيء من

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (٣٢٧/٥).



معاني الزوجية، وليس ثمة شبهة ههنا كما هو الحال في طلاق المريض المخوف نتذرع بها لإبقاء معنى الزوجية، فتعين أن تبقى على عدة الطلاق لا غير. نص على ذلك الفقهاء:

قال الكاساني في بدائعه:

«وإن كان بائناً أو ثلاثاً فإن لم ترث بأن طلقها في حالة الصحة: لا تنتقل عدتها، لأن الله تعالى أوجب عدة الوفاة على الزوجات بقوله ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وقد زالت الزوجية بالإبانة والثلاث، فتعذر إيجاب عدة الوفاة، فبقيت عدة الطلاق على حالها»^(١).

وقال ابن عبد البر من المالكية في كتاب «الكافي» ما نصه:

«فإن كان طلاقه بائناً ومات في عدتها، لم تنتقل عدتها»^(٢).

وقال الشافعي في «الأم»:

«ولو طلقها ثلاثاً أو تطليقة لم يبقَ له عليها من الطلاق غيرها حتى يكون لا يملك رجعتها وهو صحيح، ثم مات: لم ترثه واعتدت عدة الطلاق»^(٣).

وقال البهوتي في «كشاف القناع»:

«وإن طلقها في الصحة بائناً ثم مات في عدتها لم تنتقل عنها، بل تبني على عدة الطلاق مطلقاً ولا تعتد للوفاة للآية، ولأنها أجنبية منه في غير نكاحه وميراثه فلم تعتد لوفاته كما لو انقضت عدتها»^(٤).

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣/٢٠٠).

(٢) انظر: الكافي (٢/٥٨٤).

(٣) انظر: كتاب الأم للشافعي (٥/٢٠٧).

(٤) انظر: كشاف القناع (٥/٤١٥ - ٤١٦).



ومن هذا العرض لنصوص الفقهاء اتضح ما قلناه من أن المطلقة إذا طلقها زوجها في حالة الصحة فإن الواجب في حقها أن تعتد عدة الطلاق ولا يجب عليها أن تعتد عدة الوفاة لأنها ليست بزوجة حالة وفاته، وبالله التوفيق.



المبحث الرابع:

في مواضع متفرقة من أحكام العدة

ويشتمل على ستة مطالب:

المطلب الأول:

أين تعتد المتوفى عنها زوجها؟

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على ثلاثة أقوال:

١ - فذهب جمهور أهل العلم إلى أن المتوفى عنها زوجها تكون عدتها في بيت زوجها الذي أسكنها فيه وكانت به قبل الوفاة.

وبهذا القول قال من الصحابة: عمر وعثمان وابن عمر وابن مسعود وأم سلمة رضي الله عنها، وهو قول الثوري والأوزاعي وإسحاق، وإليه ذهب فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة، نصوا عليه في كتبهم:

قال الكاساني من الحنفية:

«ومنزلها الذي تؤمر بالسكون فيه للاعتداد هو الموضع الذي كانت تسكنه قبل مفارقة زوجها وقبل موته، سواء كان الزوج ساكناً فيه أو لم يكن، لأن الله تعالى أضاف البيت إليها بقوله وَالْبَيْتُ الَّذِي فِيهِ كُنْتُمْ تَسْكُنُونَ [الطلاق: ١] والبيت المضاف إليها هو الذي تسكنه، فإن اضطرت إلى الخروج من بيتها بأن خافت سقوط منزلها أو خافت على متاعها أو كان المنزل بأجرة ولا تجد ما تؤديه في أجرته في عدة الوفاة فلا بأس عند ذلك

أن تنتقل، وإن كانت تقدر على الأجرة لا تنتقل، وإن كان المنزل لزوجها وقد مات عنها: فلها أن تسكن في نصيها إن كان نصيها من ذلك ما تكتفي به في السكنى، وتستتر عن سائر الورثة ممن ليس بمحرم لها. وإن كان نصيها لا يكفيها أو خافت على متاعها منهم: فلا بأس أن تنتقل، وإنما كان كذلك لأن السكنى وجبت بطريق العبادة حقاً لله تعالى عليها، والعبادات تسقط بالأعذار. وإذا كانت تقدر على أجرة البيت في عدة الوفاة: فلا عذر، ولا تسقط عنها العبادة كالمتميم إذا قدر على شراء الماء بأن وجد ثمنه وجب عليه الشراء وإن لم يقدر لا يجب لعذر العدم، كهذا ههنا.

وإذا انتقلت لعذر يكون سكناها في البيت الذي انتقلت إليه بمنزلة كونها في المنزل الذي انتقلت منه في حرمة الخروج عنه، لأن الانتقال من الأول إليه كان لعذر فصار المنزل الذي انتقلت إليه كأنه منزلها من الأصل فلزمها المقام فيه حتى تنقضي العدة^(١).

وقال ابن عبد البر من المالكية ما نصه:

«يلزم المعتدة من الوفاة والطلاق أيضاً: المبيت في بيتها لا تخرج عنه إلا من عذر وأمر لا بد لها منه... إلى أن قال: ولا يحل لها الانتقال من دارها حتى تنقضي عدتها إلا أن تخاف عورة منزلها أو شبه ذلك مما لا يمكنها المقام معه فتنتقل حينئذ ثم تقيم حيث انتقلت حتى تنقضي عدتها»^(٢).

وقال الشيرازي من الشافعية:

«ولا يجوز للمبتوتة ولا للمتوفى عنها زوجها الخروج من موضع العدة من غير عذر لقوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجَنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجَنَّ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَحِشَةٍ مُبَيِّنَةٍ﴾ [الطلاق: ١] وروت زينب بنت كعب بن عجرة عن فريضة بنت مالك قالت: «قلت لرسول الله ﷺ: إني في دار وحشة أفأنتقل إلى دار

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢٠٥/٣).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٦٢٣/٢ - ٦٢٤).



أهلي فاعتدّ عندهم؟ فقال: «اعتدّي في البيت الذي أتاك فيه وفاة زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله أربعة أشهر وعشراً». وقال: وإن خافت في الموضع ضرراً من هدم أو غيره انتقلت. وإن كانت العدة في موضع بالإعارة فرجع المعير، أو بالإجارة فانقضت المدة وامتنع المؤجر من الإجارة أو طلب أكثر من أجره المثل: انتقلت إلى موضع آخر لأنه حال عذر، ولا تنتقل في هذه المواضع إلا إلى أقرب موضع من الموضع الذي وجبت فيه العدة لأنه أقرب إلى موضع الوجوب»^(١).

وقال ابن قدامة من الحنابلة:

«يجب الاعتداد في المنزل الذي مات زوجها وهي ساكنة به، سواء كان مملوكاً لزوجها أو بإجارة أو عارية لأن النبي ﷺ قال لفرعية: «امكثي في بيتك» ولم تكن في بيت يملكه زوجها، وفي بعض ألفاظه: «اعتدّي في البيت الذي أتاك فيه نعي زوجك»، وفي لفظ: «اعتدّي حيث أتاك الخبر» فإن أتاها الخبر في غير مسكنها رجعت إلى مسكنها فاعتدّت فيه. فإن خافت هدماً أو غرقاً أو عدواً أو نحو ذلك، أو حوّلها صاحب المنزل لكونه عارية رجع فيها، أو بإجارة انقضت مدّتها، أو منعها السكنى تعدياً أو امتنع من إيجارته أو طلب به أكثر من أجره المثل، أو لم تجد ما تكتري به، أو لم تجد إلا من مالها، فلها أن تنتقل لأنها حال عذر، ولا يلزمها بذلك أجر المسكن وإنما الواجب عليها فعل السكنى لا تحصيل المسكن»^(٢).

٢ - وذهب قوم إلى أنها تعتدّ حيث شاءت من البيوت. وهو المروي عن علي وابن عباس وجابر وعائشة من الصحابة، وبه قال جابر بن زيد وعطاء والحسن البصري من التابعين، وهو قول داود الظاهري^(٣).

(١) انظر: المهذب للشيرازي مع المجموع (١٥/١٧).

(٢) انظر: المغني لابن قدامة (٢٩١/١١).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٢٤/٢) وما بعدها، وتفسير القرطبي (٩٨٥/٢)، والمحلى لابن حزم (٦٦٧/١١) وما بعدها.

ووجهتهم فيما ذهبوا إليه :

أولاً: ما قاله ابن عباس رضي الله عنه أن الله تعالى قال: ﴿يَرْزُقَنَ بِنَفْسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] ولم يقل يعتدّن في بيوتهن، ولتعتدّ حيث شاءت.

ثانياً: وقال ابن عباس أيضاً: «نسخت هذه الآية عدتها عند أهلها وسكنت في وصيته، وإن شاءت خرجت لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٤٠] قال عطاء: ثم جاء الميراث فنسخ السكنى تعتد حيث شاءت» رواهما أبو داود^(١).

ثالثاً: أن السكنى إنما ورد به القرآن في المطلقات، وأن هذا الحديث (أي حديث الفريعة) إنما ترويه امرأة غير معروفة بحمل العلم، وإيجاب السكنى إيجاب حكم، والأحكام لا تجب إلا بنص كتاب الله أو سنة أو إجماع. قاله داود الظاهري^(٢).

٣ - وذهب قوم إلى أنها تعتدّ حيث جاءها الخبر، وهو قول سعيد بن المسيب والنخعي.

ووجهتهم: اتباع لفظ الخبر الذي رويناه وهو قوله ﷺ للفريعة: «اعتدي حيث أتاك الخبر»^(٣).

ودليل جميعهم: حديث الفريعة بنت مالك بن سنان أخت أبي سعيد الخدري «أنها جاءت إلى رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها في بني خدرة فإن زوجها خرج في طلب أغبّد له أبقوا، حتى إذا كانوا بطرف القدوم^(٤) أدركهم فقتلوه، قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلي في بني خدرة فإن زوجي لم يتركني في مسكن يملكه ولا نفقة،

(١) في باب من رأى التحول، من كتاب الطلاق. انظر: سنن أبي داود (٢/٢٩١).

(٢) انظر: المحلى لابن حزم (١١/٧٠٣).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٢/٩٨٧)، والمغني لابن قدامة (١١/٢٩١).

(٤) القدوم: موضع على ستة أميال من المدينة. انظر: معجم البلدان (٤/٤٠).



فقال عليه السلام: «نعم» قالت: فانصرفت حتى إذا كنت في الحجرة ناداني رسول الله ﷺ أو أمرَ بي فنوديت له فقال: «كيف قلب؟» فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي، فقال: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرًا، قالت: فلما كان عثمان بن عفان أرسل إليّ فسألني عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به». وفي لفظ لابن ماجه: «فقلت: يا رسول الله إنه جاء نعي زوجي وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي ودار إخوتي، ولم يدع مالا ينفق علي ولا مالا ورثته ولا داراً يملكها، فإن رأيت أن تأذن لي فألحق بدار أهلي ودار إخوتي فإنه أحب إلي وأجمع لي في بعض أمري»^(١).

ومن هذا العرض لبيان الاتجاهات الفقهية الثلاثة ووجهتها يتضح لي ترجيح ما ذهب إليه أصحاب الفريق الأول، لأن حديث فريضة صريح الدلالة على وجوب اعتداد المرأة في بيتها بيت الزوجية الذي أسكنها فيه، وهو نص صحيح صريح يجب العمل به والمصير إليه، ولأن أمره ﷺ لها بعدما أظهرت أعذارها له هو زيادة في التأكيد على ضرورة لزومها بيتها حتى تنقضي عدتها، إذ لو كان في الأمر سعة لرخص لها وأذن لها أن تعتد حيث

(١) أخرجه مالك في الموطأ، كتاب الطلاق باب مقام المتوفى عنها زوجها حتى تحل ص ٣٦٥.

وأخرجه أبو داود في كتاب الطلاق: باب المتوفى عنها زوجها تنتقل، سنن أبي داود (٢٩١/٢).

وأخرجه الترمذي في كتاب الطلاق: باب ما جاء أين تعتد المتوفى عنها زوجها، صحيح الترمذي (١٩٥/٥).

وأخرجه النسائي في كتاب الطلاق: باب مقام المتوفى عنها زوجها حتى تحل، انظر: المجتبى (١٦٥/٦، ١٦٦).

وأخرجه ابن ماجه في كتاب الطلاق: باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها، سنن ابن ماجه (٦٥٤/١ - ٦٥٥).

وأخرجه الدارمي في كتاب الطلاق: باب خروج المتوفى عنها زوجها، سنن الدارمي (١٦٨/٢).

تشاء، كيف وهو رسول الرحمة الذي قال الله تعالى عنه: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

ولأن ما استدلل به أصحاب الفريق الثاني لا يخلو من نظر: أما استدلالهم بما روي عن ابن عباس رضي الله عنه أن الله أمر الزوجة بالتربص ولم يأمرها بالاعتداد في البيت، فالجواب عليه من وجهين:

أما الوجه الأول: أن كل من قال بوجوب الاعتداد من الصحابة والتابعين وأصحاب المذاهب استدلل بهذه الآية، وهذا وإن دل على شيء فإنما يدل على أن المراد من التربص في الآية إنما هو وجوب الاعتداد.

الوجه الثاني: أن الحداد الذي هو زيادة على العدة قال بوجوبه على المعتدة عامة الصحابة وعامة أهل العلم من بعدهم، ولم تدل عليه الآية لا بمنطوق ولا بمفهوم، وإنما استدلوا على وجوبه بالأحاديث الصحيحة عنه رضي الله عنه، فكون الآية لا تدل دلالة قطعية على وجوب لزوم اعتدادها في بيت الزوجية، لا يعني أنه لا يجب ذلك، إذ قد يستفاد من دليل آخر حيث قال عليه السلام: «أوتيت القرآن ومثله معه»^(١) وقال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧] وحديث فريعة من أمره رضي الله عنه.

وأما ما استدلوا به من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْتَ فِي أَنفُسِهِمْ مِنْ مَّعْرُوفٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فجمهور المفسرين على أن آية الحول منسوخة كما بيناه من قبل في غير هذا الموضع، وعلى التسليم أنها لم تُنسخ فهو محتمل أن يراد به الخروج بعد انتهاء العدة، وهو مما يناسب المقام، حيث إذا انتهت من عدتها فلا حرج عليها أن تخرج لتلغي ما كان الناس عليه في جاهليتهم وبقي عليه بعضهم في الإسلام جهلاً منهم بأحكام الله وتشريعاته.

(١) أخرجه الإمام أحمد في مسنده (١٣١/٤).



وأما ما قالوه من أن حقها في السكن قد نسخ فتعتد حيث شاءت فهو غير مسلم، إذ لا يلزم من نسخ حقها على الزوج في أجرة السكن أن ينسخ معه وجوب ملازمة المسكن.

قال الجصاص: «ليس في إيجاب الميراث ما يوجب نسخ الكون في المنزل، وقد يجوز اجتماعهما، فليس في ثبوت أحدهما نفي الآخر، وقد ثبت ذلك أيضاً بسنة الرسول ﷺ بعد نسخ الحول وإيجاب الميراث، لأن عدة الفريضة كانت أربعة أشهر وعشراً وقد نهاها النبي ﷺ عن النقلة»^(١) اهـ.

أما ما قاله داود الظاهري من أن هذا الحديث إنما ترويه امرأة غير معروفة بحمل العلم، فقول في غاية العجب والغرابة، إذ كيف يرضى خبرها الخليفة الراشد عثمان بن عفان ؓ ويقضي به، ويرضاه الصحابة بسكوتهم عليه، ولا يقبله داود؟ فإذا رضى من هو أخبر بها وبحديثها، أفحق لداود مع جلالة قدره أن يقول مثل هذا القول؟ وإذا سلمنا بقوله فإنه يلزم أن نلغي كثيراً من أحكام الشرع التي ثبتت بحديث كهذا، وإذا لم يكتفِ داود الظاهري ﷺ بحديث الفريضة فقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه عن ابن كثير عن مجاهد قال: «استشهد رجال يوم أحد فآمت نساؤهم وكُنَّ متجاورات في دار، فأتين رسول الله ﷺ فقلن: نبئت عند إحدانا؟ فقال: «تزاورن في النهار، فإذا كان الليل فلتأو كل واحدة منكن إلى بيتها»^(٢) فإنه شاهد لحديث فريضة ودليل آخر للجمهور فيما ذهبوا إليه، إذ قوله ﷺ: «إذا كان الليل فلتأو كل واحدة إلى بيتها» أليس هذا بنص ظاهر؟ فكيف لا يرضاه إمام أهل الظاهر؟

وأما قوله (أي داود الظاهري) أن إيجاب السكنى إيجاب حكم، والأحكام لا تجب إلا بنص كتاب الله أو سنة أو إجماع. . فنجيب عليه بما

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٢٤/٢).

(٢) انظر: مصنف عبدالرزاق كتاب الطلاق باب: أين تعتد المتوفى عنها (٣٦/٧).



أجاب عليه ابن عبد البر حيث قال: «أما السنة فثابتة بحمد الله، وأما الإجماع فمستغنى عنه بالسنة، لأن الاختلاف إذا نزل في مسألة كانت الحجة في قول من وافقته السنة»^(١) اهـ.

وأما ما قاله سعيد بن المسيب والنخعي رحمهما الله من أنها لا تبرح من مكانها الذي أتاها فيه نعي زوجها، فقطعاً ليس مراد الشارع، لأنه ليس من المعقول أن تكلف بالاعتداد وهي في سوق أو طريق أو برية أو حمام أو بيت ليس أهله من محارمها وجاءها نعي زوجها فيه، حيث في حرفة الأمر ضيق ومشقة وتكليف بما لا يطاق، ومحال على الشارع أن يأمر بذلك، والنص القرآني ينطق ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]، وقوله: ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحِثْ عَلَيْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٦] والقاعدة الشرعية تنص: على أن المشقة تجلب التيسير.

وبهذا يتضح قوة وصحة ما ذهب إليه الجمهور من ضرورة ملازمة بيت الزوجية، ولا تنتقل عنه إلا لضرورة أو حاجة ملحة كما جاء موضحاً فيما نقلناه عن جميع المذاهب، حيث الضرورات تبيح المحظورات وتقدر بقدرها كما قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]، وبالله التوفيق.

المطلب الثاني:

إذا تأخر إخبارها بوفاة زوجها فهل عدتها تبدأ من حين الوفاة أم من حين الإخبار؟

إن مما هو متفق عليه بين أهل العلم أن عدة الوفاة تعتبر في حق الزوجة من حين وفاته، فتعتد بأربعة أشهر وعشر، وتحسبها من ساعة وفاته ليلاً أو نهاراً، ولا عبرة بتأخر دفنه، فإن تأخر دفنه لسبب ما، يوماً أو أسبوعاً أو شهراً، فلا عبرة لهذا التأخر لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢/٩٨٥).



مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿٢٣٤﴾ [البقرة: ٢٣٤] فعَلَّقَ التَّربُّصُ وهو العدة بالوفاة ولم يعلِّقه بالدفن. فإذا شهدت وفاته أو علمت بيقين ساعة موته: فإن عدَّتْها من حين وفاته قولاً واحداً بين أهل العلم.

ولكن إن تأخر علمها بوفاته بأن كان غائباً عنها بسبب جهاد أو عمل أو تجارة أو طلب علم أو سياحة أو علاج فلم يبلغها خبر وفاته إلا بعد زمن جاوز مقدار مدة عدَّتْها أو ربعها أو نصفها، فهل تعتدُّ من حين علمها أم من حين وفاته؟

فاختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال:

القول الأول: أن عدَّتْها تبدأ من يوم يبلغها الخبر، روي هذا القول عن علي، وبه قال الحسن البصري وقتادة وعطاء الخراساني وجلاس بن عمرو.

ووجهتهم: أن العدة عبادة بترك الزينة، وذلك لا يصح إلا بقصد ونية، والقصد لا يكون إلا بعد العلم.

القول الثاني: أنه إن قامت بينة: فعُدَّتْها من يوم مات أو طلق، وإن لم تقم بينة: فمن يوم يأتيها الخبر. روي هذا القول عن سعيد بن المسيب وعمر بن عبدالعزيز وأحمد في رواية عنه.

القول الثالث: أن عدَّتْها تبدأ من حين وفاته ولا أثر لتأخر علمها في اعتبار العدة، حتى لو استغرق تأخر علمها مدة العدة كلها فلا تلزمها عدة أخرى.

وإلى هذا القول ذهب جمهور الصحابة والتابعين، وهو مذهب الحنفية والمالكية والشافعية والمشهور من مذهب الحنابلة.

وإليك بعض نصوص من كتبهم توضح وجهة ما ذهبوا إليه:

قال الكاساني في «البدائع»:

«يبنى وقت وجوب العدة أنها تجب من وقت وجود سبب الوجوب

من الطلاق والوفاة وغير ذلك، حتى لو بلغ المرأة طلاق زوجها أو موته: فعليها العدة من يوم طلق أو مات» وقال أيضاً: «لأن الله تعالى سَمَّى العدة أجلاً، والأجل اسم لزمان مقدّر مضروب لانقضاء أمر كآجال الديون وغيرها، سُميت العدة أجلاً لكونه وقتاً مضروباً لانقضاء ما بقي من آثار النكاح، والدليل على أنها اسم للأجل لا للفعل أنها تنقضي من غير فعل التبرّص، بأن لم تجتنب عن محظورات العدة حتى انقضت المدة، ولو كانت فعلاً لما تصوّر انقضاؤها مع ضدها وهو الترك»^(١).

وقال ابن عبد البر في «الكافي»:

«والعدة من يوم الوفاة ومن يوم الطلاق، ومن قال: من يوم يبلغها الخبر فليس بشيء عندهم»^(٢).

وقال القرطبي في تفسيره:

«إن الله تعالى علّق العدة بالوفاة أو الطلاق، ولأنها لو علمت بموته فتركت الإحداد: انقضت العدة، فإذا تركته مع عدم العلم فهو أهون، ألا ترى أن الصغيرة تنقضي عدّتها ولا إحداد عليها. وأيضاً فقد أجمع العلماء على أنها لو كانت حاملاً لا تعلم طلاق الزوج أو وفاته ثم وضعت حملها أن عدّتها منقضية»^(٣).

وقال الشافعي في «الأم»:

«وإذا علمت المرأة يقين وفاة الزوج أو طلاقه بيّنة تقوم لها على موته أو طلاقه أو أي علم صادق ثبت عندها: اعتدّت من يوم يكون الطلاق وتكون الوفاة. وإن لم تعتدّ حتى تمضي عدة الطلاق والوفاة: لم يكن عليها عدة، لأن العدة إنما هي مدة تمرّ عليها، فإذا مرّت عليها فليس عليها مقام

(١) انظر: بدائع الصنائع (١٩٠/٣).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٦٢١/٢).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٩٩٠/٢ - ٩٩١).



مثلها، وقد رُوي عن غير واحد من أصحاب النبي ﷺ أنه قال: تعتد من يوم يكون الطلاق أو الوفاة^(١).

وقال البهوتي في «كشاف القناع»:

«ومن طلقها زوجها وهو غائب، أو مات عنها زوجها وهو غائب عنها: فعدتها من يوم مات أو طلق كما لو كان حاضراً، ولأن القصد غير معتبر في العدة بدليل الصغيرة والمجنونة، وكما لو كانت حاملاً فوضعت غير عالمة بفرقة وإن لم تجتنب ما تجتنبه المعتدة، لأن الإحداد الواجب ليس بشرط في العدة لظاهر النصوص»^(٢).

ومن هذا العرض لأقوال الفقهاء وبيان وجهتهم، فإن الذي اختاره من هذه الأقوال الثلاثة وأرجحه: هو القول الثاني الذي يقضي بالتفصيل وهو: إن قامت بيئة فعدتها من يوم مات أو طلق، وإن لم تقم بيئة فمن يوم يأتيها الخبر. لأن إتمام التريص وهو إكمال العدة أربعة أشهر وعشراً: حق لازم للزوج المتوفى فرضه الله وقضى به، وحق لازم على الزوجات أمرهن الله به وفرضه عليهن وألزمهن به، فاستيفاء هذا الحق وأداء هذا الواجب لا يمكن الخروج منه بيقين في حالة غيبة الزوج ونأيه عن زوجته إلا ببينة قطعية تثبت حقيقة وفاته وتحديد وقتها، لأن تريص الزوجة واعتدادها أربعة أشهر وعشراً تامة غير منقوصة أمر مفروض على المرأة لا بد أن تستنفذ هذه العدة بهذه المدة، فحرمة قليلها ويسيرها كحرمة كثيرها، حيث الأمر تعبدي جاء بدليل قطعي لا سبيل للتجاوز بشيء منه، ولهذا يحرم التصريح بخطبتها طيلة عدتها لقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾ [البقرة: ٢٣٥] والمراد به: التصريح بالخطبة، فمن باب أولى أن لا يجوز العقد عليها لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرِمُوا عُقَدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ

(١) انظر: الأم للشافعي (١٩٨/٥).

(٢) انظر: كشاف القناع للبهوتي (٤٢٤/٥).

أَجَلُهُ [البقرة: ٢٣٥] أي حتى تتم العدة أربعة أشهر وعشرًا، نص على ذلك عامة المفسرين^(١).

وإذا افترضنا أن الحداد ليس من شرط الترتبص وإن كان فيه نظر كما سيأتي إيضاحه، فإن من شرط العدة تمامها بالاتفاق، تستوي فيه الصغيرة والكبيرة، والعاقلة والمجنونة، ولا سبيل إلى معرفة ذلك في حق وفاة الزوج الغائب إلا بالبينة القاطعة، فإن لم تكن البينة القاطعة التي يثبت بها أجل وفاته، فتعيّن أن تبدأ عدّتها من حين وصولها الخبر لتخرج من الأمر بيقين، لأن الوفاة قد تثبت ولا يثبت وقتها، كما نلاحظه في المعارك الطاحنة التي تدور بين دول ودول وجماعات وجماعات، فتستغرق أسابيع بل أشهر.

وقد يثبت بيقين وفاة الجندي أو المقاتل، ولكن تحديد وقته هو الذي يعترضه الخلاف. ومثله السجين الذي يُسَجَّن في سجون تعذيبية أو تنكيلية كما يحدث في بعض الدول. ومن ذلك ما يحدث من وفيات في السفر الطويل وفي الحج، والوفيات بسبب حوادث السيارات والطائرات وغيرها، والتي قد تثبت فيها الوفاة بوجود جثمانه ميتاً ولكن تقع الجهالة في تحديد وقت وفاته بدقة، والدقة مطلوبة إذ تحديد الوقت لازم، لأن به يثبت أول وقت العدة ويثبت به ما يتعلّق بالعدة من أحكام نكاحية ومالية وغيرهما... والجهالة بعدم معرفة يوم الوفاة أو ليلتها يفضي إلى الشبه، واتقاء الشبه متعيّن لقوله ﷺ: «ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام»^(٢).

أما ما استدلوا من قولهم: من أن الحامل تنتهي عدّتها بوضع حملها،

(١) سيأتي تفسير هذه الآيات وما نص عليه المفسرون في الفصل الثالث: المبحث الرابع في حكم خطبة ونكاح المعتدة أثناء عدّتها.

(٢) أخرجه البخاري في كتاب البيوع: باب الحلال بيّن والحرام بيّن وبينهما مشبهات (١١٧/٣)، وأخرجه مسلم في كتاب المساقاة: باب أخذ الحلال وترك الشبهات (١٢١٩/٣ - ١٢٢٠)، وأخرجه الدارمي في كتاب البيوع: باب في الحلال بيّن والحرام بين (٢٤٥/٢).



فلا دلالة لهم فيه، لأن هذا ثابت بالنص القرآني لقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] وما نقوله من وجوب التثبت من إتمام العدة هو ثابت بالنص القرآني الآخر أيضاً وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] وليس العمل بنص أولى من نص، فَنُعْمِلُ كُلَّ نَصٍّ فِي مَوْضِعِهِ، لأن كلا منهما يجب العمل به.

وما قالوه من أن القصد غير معتبر في العدة بدليل أن الصغيرة والمجنونة تنقضي عدتهما من غير قصد، فيه نظر: أما ترى أن النبي ﷺ «لما سأله امرأة عن بنت لها صغيرة توفي عنها زوجها فاشتكت عينها أفتكحلها؟ فقال ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: «لا»، وفي رواية أنه ﷺ قال: «كانت إحداكن تمكث في شر أحلاسها حولاً كاملاً أفلا أربعة أشهر وعشراً»^(١).

وما هذا التوبيخ الشديد والزجر العنيف إلا لما رأى منها رائحة طلب الترخص، فعلام يدل ما سقناه عنه ﷺ؟ وهل هو إلا على تأكيد اعتبار الإحداد في حق الصغيرة والمجنونة، وإن كان لا يتأتى منهما لعدم الإدراك أو كماله، لكن على الأهلين أن يلاحظوا ذلك ويحرضوهن عليه لعموم النصوص التي تأمر بذلك، منها قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ آمَنُوا قَوْا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التخريم: ٦]، وقوله ﷺ: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته»^(٢).

فاجتناب الزينة وتعيين الإحداد بالنسبة للمعتدة من وفاة: أمر واجب متعين، لأنه ثابت بالأدلة الصحيحة، فهو من لوازم العدة لا سبيل لتركه

(١) أخرجه البخاري في كتاب الطلاق، باب تحذ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً (١١٤/٧)، وأخرجه مسلم في كتاب الطلاق: باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة (١١٢٤/٢).

(٢) جزء من حديث طويل أخرجه البخاري في كتاب الجمعة: باب الجمعة في القرى والمدن (٤١٤/٢)، ومسلم في كتاب الإمارة: باب فضيلة الإمام العادل (١٤٥٩/٣).



أو التغاضي عنه، والعدة ولوازمها كلها ثابتة بنصوص الشرع فلا وجه للتفريق بين العدة ولوازمها، وما قالوه من أن العدة أجل ينقضي من غير قصد: فيه نظر، إذ العدة عبادة والعبادة شرطها النية والقصد فيها واجب متعين.

أما ترى أن أم حبيبة رضي الله عنها لما توفي أبوها أبو سفيان دعت بالطيب فمسحت به عارضيتها ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة، ولكني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحلُّ لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحذُّ على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»^(١).

وكون أجل العدة ينقضي بقوة انتهاء الوقت ساعة بعد ساعة، فلا يعني بحال التساهل في لوازم العدة. والتي لا تقيم وزناً لحدود الله في لوازم العدة، قد لا تقيم وزناً لحذِّ الله في العدة.

هذا وإن ما قلته واخترته: لم أخرج به في جملته عما قاله الجمهور، بل إنما هو زيادة حيطة يحتم اعتبارها جهل الناس بالأحكام الشرعية وتساهلهم بها، وتنوع الوفيات وتشعبها، حيث ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب كما قرَّره علماء الأصول، وبالله التوفيق.

المطلب الثالث:

هل الحيض في عدة الوفاة شرط في اعتبار العدة إذا كانت المعتدة غير حامل؟

فجمهور أهل العلم على أن الحيض ليس بشرط في اعتبار العدة، وهو مذهب الحنفية والمشهور من مذهب المالكية وهو رواية ابن القاسم عن مالك، وهو مذهب الشافعية والحنابلة.

قال ابن الهمام من الحنفية ما نصه:

«وعدة الحرة في الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام، سواء كانت مدخولاً

(١) يأتي تخريجه ص ١٥٩.



بها أو لا، مسلمة أو كتابية تحت مسلم، صغيرة أو كبيرة، وزوجها عبد أو حرّ، حاضت في هذه المدة أو لم تحض^(١).

وقال ابن رشد في «بداية المجتهد»:

«وروى ابن القاسم عن مالك: أن المرأة تتزوج إذا انقضت عدة الوفاة ولم يظهر بها حمل^(٢)».

وجاء في متن خليل ما نصه:

«وإلا فأربعة أشهر وعشر وإن رجعية، إن تمت قبل زمن حيضها وقال النساء لا رية بها^(٣)».

وقال الشافعي في «الأم» ما نصه:

«فإذا أوفت لها عشراً إلى الساعة التي مات فيها، فقد انقضت عدتها وليس عليها أن تأتي فيها بحيض^(٤)».

وقال الفخر الرازي في تفسيره:

«إذا تمت أربعة أشهر وعشرًا انقضت عدتها وإن لم ترَ عادتتها من الحيض فيها^(٥)».

(١) انظر: شرح فتح القدير (٣١٣/٤).

(٢) انظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي (١٣٧/٣).

(٣) انظر: مواهب الجليل من أدلة خليل للشيخ أحمد بن أحمد المختار الجكني الشنقيطي (٢٠٤/٣).

(٤) انظر: الأم للشافعي (٢٠٧/٥).

(٥) انظر: تفسير الرازي (١٣٧/٦).

وجاء في «المغني» لابن قدامة وفي «كشاف القناع» للبهوتي ما نصه:

«ولا يعتبر وجود الحيض في عدة الوفاة في قول عامة الفقهاء لظاهر الآية»^(١).

وعن مالك رواية أخرى: أن المتوفى عنها زوجها لا تبرأ إذا كانت ممن توطأ إلا بحيضة تأتي بها في الأربعة أشهر وعشر وإلا فهي مسترابة»^(٢).

والصحيح ما عليه جمهور أهل العلم أن الزوجة الحائل غير الحامل ليس عليها في عدتها إلا أربعة أشهر وعشر صغيرة كانت أو كبيرة، لأنه هو المنصوص عليه في الكتاب والسنة وهو قول عامة الفقهاء سلفاً وخلفاً.

ولأن عدة المتوفى عنها بالأشهر كما نص القرآن عليها، وعدة المطلقات بالأقراء إذا كانت ممن تحيض كما هو المنصوص عليه في القرآن الكريم، فالواجب أن تكون كل عدة على حدة، وأن نعمل كل نص بموضعه تحقيقاً لمعنى التعبد وتجنباً للتداخل في العدد من غير نص يقضي بذلك، وبالله التوفيق.

المطلب الرابع:

كيف تحسب المعتدة عدتها؟

إن مما هو متفق عليه بين الفقهاء أن الزوجة إذا توفي زوجها غرة الشهر (أي أول الشهر) فإنها تحسب عدتها بالأهلة، بمعنى أنها تحسب أربعة أشهر بأهلها سواء كانت الأشهر كاملة أي ثلاثين يوماً، أو تكون ناقصة كأن تكون تسعة وعشرين يوماً، أو بعضها ناقص وبعضها تام، وتعد عشرة أيام بلياليها من الشهر الخامس.

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٢٢٤/١١)، وكشاف القناع للبهوتي (٤١٦/٥).

(٢) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (٢١١/١)، وتفسير القرطبي (٩٩٣/٢).



هذا قدر متفق عليه بين أهل العلم لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَىٰنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَزْوَاجَهُنَّ أَشْهُرًا وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] ولأن الأشهر إنما تعرف بالأهلة لقوله تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩]، وقوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابِ﴾ [يونس: ٥].

ولأن الأشهر تارة تكون ثلاثين وتارة تسعة وعشرين لقوله ﷺ: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» وأشار بأصابع يديه كلها ثم قال: «الشهر هكذا وهكذا وهكذا» وحسب إبهامه في المرة الثالثة^(١).

أما إذا كانت الوفاة في أثناء الشهر كأن تكون في نصف الشهر مثلاً، أو في آخر الشهر مثلاً كأن لم يبقَ منه إلا خمسة أيام، فقد اختلفوا فيه:

فذهب أبو حنيفة رحمته الله إلى أن عدتها تكون بالأيام فتعد من الطلاق تسعين يوماً ومن الوفاة مائة وثلاثين يوماً، دونما تعويل على الأهلة، وهو رواية عن أبي يوسف ووجه عند الحنابلة، وعزاه ابن قدامة إلى ابن بنت الشافعي^(٢).

ووجهة أبي حنيفة ومن وافقه: أنه إذا حُسِبَ الشهر الأول بالعدد كان ابتداء الثاني من بعض الشهر، فيجب أن يُحَسَّبَ بالعدد، وكذلك الثالث والرابع.

ولأن العدة يراعى فيها الاحتياط، فلو اعتبرناها في الأيام لزادت على الشهور، ولو اعتبرناها بالأهلة لنقصت عن الأيام، فكان إيجاب الزيادة أولى احتياطاً.

وذهب مالك والشافعي وأحمد ومحمد بن الحسن وأبو يوسف في

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الصوم باب الشهر يكون تسعة وعشرين (٣٠٦/٢).

(٢) انظر: بدائع الصنائع (١٩٥/٣ - ١٩٦)، والمغني لابن قدامة (٢٠٨/١١).

أشهر الروائتين عنه: إلى أن العدة تحسب بالأهلة، بمعنى أن المعتدة تعتد بقية الشهر الأول بالأيام وباقي الشهور بالأهلة، ويكمل الشهر الأول من الشهر الأخير بالأيام^(١).

ووجهتهم في ذلك: أن المأمور به هو الاعتداد بالشهر، والأشهر اسم الأهلة، فكان الأصل في الاعتداد هو الأهلة، قال تعالى: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَيِّجُ﴾ [البقرة: ١٨٩] فقد جُعِلَ الهلال لمعرفة المواقيت، وإنما يُعَدُّ إلى الأيام عند تعذر اعتبار الأهلة، وقد تعذر اعتبار الهلال في الشهر الأول فعدلنا عنه إلى الأيام، ولا تعذر في بقية الأشهر فلزم اعتبارها بالأهلة.

وللإمام الشافعي رحمته الله تفصيل في هذه المسألة نسوقه بالنص، قال:

«وتعتد المتوفى عنها زوجها الحرة المسلمة والذمية من أي زوج كان، حر أو عبد أو ذمي لحرّة ذمية، عدة واحدة إذا لم تكن حاملاً: أربعة أشهر وعشراً، يُنظر إلى الساعة التي توفي فيها الزوج فتعدّ منها بالأيام، فإذا رأت الهلال اعتدّت بالأهلة. قال: كأنه مات نصف النهار وقد بقي من الشهر خمس ليال سوى يومها الذي مات فيه، فاعتدّت خمساً، ثم رُوي الهلال فتحصي الخمس التي قبل الهلال ثم تعتد أربعة أشهر بالأهلة وإن اختلفت، فإذا أوفت الأهلة الأربعة اعتدّت أربعة أيام بلياليهنّ، واليوم الخامس إلى نصف النهار، حتى يكمل لها عشر سوى الأربعة أشهر.

وإن مات وقد مضى من الهلال عشر ليال، أحصت ما بقي من الهلال، فإن كان عشرين أو تسعة عشر يوماً: حفظتها ثم اعتدّت ثلاثة أشهر بالأهلة، ثم استقبلت الشهر الرابع فأحصت عدد أيامه، فإذا كمل لها ثلاثون يوماً بلياليها فقد أوفت أربعة أشهر، واستقبلت عشرًا بلياليها، فإذا أوفت لها

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (١٩٦/٣)، والمنتقى شرح الموطأ للإمام الباجي (١٣٦/٤)، والأم للشافعي (٢٠٦/٥ - ٢٠٧)، والمغني لابن قدامة (٢٠٧/١١ - ٢٠٨).



عشرًا إلى الساعة التي مات فيها فقد مضت عدتها. ولو كانت محبوسة أو عمياء لا ترى الهلال ولا تُخبر عنه، أو أطبق عليها الغيم: اعتدت بالأيام على الكمال الأربعة الأشهر: مائة وعشرين يوماً والعشر: بعدها عشر، فذلك مائة وثلاثون يوماً، ولم تحل في شيء من ذلك من زوجها حتى توفي هذه العدة أو يثبت لها أن قد خلت عدتها قبله بالأهلة والعشر كما وصفت^(١) اهـ.

وقال الباجي في «المنتقى» ما نصه:

«ومن مات أو طلق من تعتد بالشهور، فقد روى ابن الموز عن مالك: تعتد إلى مثل تلك الساعات التي مات فيها أو طلق، ثم رجع فقال: أرى أن تلغي ذلك اليوم، قال: وتحصي ما بقي من هذا الشهر وتحسب بعد تمامه بالأهلة بالوفاة، وتتم على بقية الشهر الأول ثلاثين يوماً كان تاماً أو ناقصاً ثم عشرة أيام»^(٢) اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني»:

«وإن وقع الطلاق في أثناء شهر: اعتدت بقيته، ثم اعتدت شهرين بالأهلة، ثم اعتدت من الشهر الثالث تمام ثلاثين يوماً، تحتسب بقية الأول، وتعتد من الرابع بقدر ما فاتها من الأول، تاماً كان أو ناقصاً، لأنه لو كان من أول الهلال، كانت العدة بالأهلة، فإذا كان من بعض الشهر، وجب قضاء ما فات منه».

ثم قال: «وتُحسب العدة من الساعة التي فارقتها زوجها فيها، فلو فارقتها نصف الليل أو نصف النهار، اعتدت من ذلك الوقت إلى مثله في قول أكثر أهل العلم. وقال أبو عبدالله ابن حامد: لا تحتسب بالساعات، وإنما تحتسب بأول الليل والنهار، فإذا طلقها نهاراً، احتسبت من أول الليل

(١) انظر: الأم للشافعي (٢٠٦/٥ - ٢٠٧).

(٢) انظر: المنتقى للباجي (١٣٦/٤).



الذي يليه، وإن طَلَّقَهَا لَيْلًا احتسبت بأول النهار الذي يليه. وهذا قول مالك، لأن حساب الساعات يَشُقُّ، فسقط اعتباره^(١) اهـ.

وبعد هذا العرض المفصّل لأقوال فقهاء الأمصار في كيفية احتساب العدة يمكننا أن نوجزها فيما يلي:

١ - إذا كانت الوفاة في أول الشهر، فيتعيّن حساب العدة بالأهلة اتفاقاً، والعشرة الباقية تحسبها من الشهر الخامس.

٢ - وإذا كانت الوفاة في أثناء الشهر، فإن مذهب أبي حنيفة ومن وافقه أن العدة تكون بالأيام أي تعتدّ مائة وثلاثين يوماً، وأن الشافعي وافقه في التي لا يمكنها رؤية الهلال كأن تكون محبوسة أو عمياء لا ترى الهلال أو لا تُخبر عنه أو أطبق عليها الغيم. وإنما ذهبوا إلى ذلك توخياً للحيلة، حيث اعتدّادها بمائة وثلاثين يوماً تخرج بها من عهدة العدة بيقين.

٣ - وذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أن الأصل في العدة أن تكون بالأهلة، لأن الأهلة جعلت حساباً وميقاتاً، ولا يُصار إلى الأيام إلا فيما لا سبيل له بالأهلة.

٤ - وأنه إذا كانت الوفاة في بعض الليل أو بعض النهار، فإنه لا تخرج من عهدة العدة حتى تبلغ مثل تلك الساعة من ليل أو نهار من آخر وقت في عدّتها، وهذا ما عليه الشافعي وأحمد ومالك في إحدى الروايتين عنه، لكن المشهور عن مالك ورواية ابن حامد عن أحمد: أنها تلغي تلك الساعات من ليل أو نهار، وتبدأ العدة من بعد ذلك الوقت من أول ليل أو أول نهار، فإن توفي في العصر، اعتبرت العدة من المغرب الذي يليه، وألغت الساعات السابقة عليه، وإن توفي في

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٢٠٨/١١).



الليل: ألغت تلك الساعات واعتبرت عدتها من الفجر الذي يليه.

وهذه الأقوال على اختلافها إن دلت على شيء فإنما تدل على حرمة العدة، وأن الواجب على المعتدة أن تراقب الله فيها، وأن لا تحلّ منها إلا بعد انتهاء العدة وتيقنّها من انتهائها وذلك بضبط وسائلها عدّاً لأيام وتيقن من هلال وضبط لساعات أو استقبال لأول ليل أو أول نهار كما نقلناه عن الإمام مالك ورواية ابن حامد عن الإمام أحمد، وبالله التوفيق.

(المطلب الخامس)

العشر المذكورة في عدة الوفاة:

اتفق العلماء على أن العشر المذكورة في عدة الوفاة وهي قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤] المراد بها عشر ليالٍ بأيامها. وعلى ذلك عامة أهل العلم من المفسرين والفقهاء، ومنهم فقهاء المذاهب الأربعة، حتى قال ابن المنذر: فلو عقد عاقد عليها النكاح على هذا القول وقد مضت أربعة أشهر وعشر ليالٍ: كان باطلاً حتى يمضي اليوم العاشر^(١).

وذهب الأوزاعي والأصم إلى أنه إذا انقضى لها أربعة أشهر وعشر ليالٍ حلت للأزواج، ووجهتهم: أنهم رأوا الإبهام في العشرة فغلّبوا جانب التأنيث^(٢).

والصحيح هو القول الأول الذي عليه عامة أهل العلم من أن العدة أربعة أشهر وعشر ليالٍ بأيامها، وذلك لأن الليالي إذا أطلقت: تراد بأيامها في لغة الشرع، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [الفجر: ٢] والمراد بالليالي العشر: عشر ذي الحجة: على ما ذهب إليه جمهور أهل

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٢٢/٢ - ١٢٣)، وتفسير القرطبي (٩٩٤/٢)، وتفسير الرازي (١٣٦/٦)، والبنية شرح الهداية للعيني (٧٧٦/٤)، والمغني لابن قدامة (٢٢٤/١١).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٩٩٤/٢)، وتفسير الرازي (١٣٦/٦).



التفسير^(١)، وهي مرادة بأيامها كما وضحته السنة، ولذلك جاء التنصيص في السنة على تأكيد العمل الصالح في أيام العشر، فصَحَّ عن النبي ﷺ أنه قال: «ما من أيام العمل الصالح فيهن أحبُّ إلى الله من هذه الأيام العشر» فقالوا: يا رسول الله، ولا الجهاد في سبيل الله؟ فقال رسول الله ﷺ: «ولا الجهاد في سبيل الله، إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء»^(٢)، فكان الفضل بالليالي والأيام.

ولأن مما هو متفق عليه أن من نذر اعتكاف العشر الأخير من رمضان: لزمه الليالي والأيام، مما يدلُّ على أنه إذا أطلقت الليالي تبعثها أيامها، ولأن القرآن لما حكى عن زكريا بقوله تعالى: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ الْغُرُفَ وَنَذَرْتُ الْيَوْمَ النَّاسَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [مريم: ١٩] يريد أيامها معها، بدليل أنه قال في موضع آخر: ﴿إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَنِ الْغُرُفَ وَنَذَرْتُ الْيَوْمَ النَّاسَ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [آل عمران: ٤١] يريد ليلاتها معها.

وإذا أراد الشارع الليالي دون الأيام أو الأيام دون الليالي: بيَّنه كما في قوله تعالى: ﴿سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ [الحاقة: ٧].

أما ما قالوه من الإبهام في قوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ فليس بإبهام لأمرين:

الأمر الأول: كما أسلفناه أنه إذا أطلقت الليالي: أريدت بأيامها.

الأمر الثاني: أنه لما كان ابتداء الشهر يكون من الليل: غُلِبَت الليالي لأنها الأوائل، والأوائل أقوى من الثانوي. قال ابن السكيت: يقولون: صمنا خمسا من الشهر، فيغلبون الليالي على الأيام إذ لم يُذكرُوا الأيام، فإذا أظهروا الأيام قالوا: صمنا خمسة أيام. ولأن التذكير أخف بالنطق من

(١) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١٩٢٥/٤)، وتفسير القرطبي (٧١٢٩/٨)، وتفسير الطبري (١٦٨/٣٠)، وتفسير الرازي (١٦٣/٣١).

(٢) أخرجه الترمذي في أبواب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر (٢٨٩/٣)، وقال عنه: حديث حسن صحيح غريب.



التأنيث، ولأن القرآن نزل بالعربية فراعى ذلك. ونظائر ذلك في اختيار التخفيف في القرآن كثير، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا وَنُؤًا عَلَى الْبَرِّ وَالنَّقْوَىٰ وَلَا نَعَاوُنًا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢] وأصلها: (ولا تتعاونوا) إنما أدغمت إحدى التاءين بالأخرى لسهولة النطق^(١).

ولأنه الأحوط، حيث بهذا القول يتحقق به إجماع فقهاء الأمة، إذ ما لا خلاف فيه مقدّم على ما فيه خلاف، ولأنه مما يتعلّق به أمر النكاح، والشارع الحكيم أمرنا أن نحتاط في أمور النكاح أكثر من غيره، فتعيّن القول به، والله أعلم.

(المطلب (الساوس)

هل يجوز للمعتدة أن تسافر للحج أو لغيره في عدتها؟

فالذي عليه عامة أهل العلم من الصحابة ومن بعدهم: أنه لا يجوز للمعتدة أن تسافر لا للحج ولا لغيره، وبه قالت فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة كما أورده كتبهم.

قال الزيلعي من الحنفية:

«وإنشاء الخروج في العدة حرام مطلقاً، وهنا هي مُنشئة للخروج باعتبار أنه سفر فيتناوله التحريم، فلا يرتفع بالمحرم، لأن حرمة الخروج على المعتدة لا ترتفع به»^(٢).

وقال القرطبي في تفسيره:

«وفي الموطأ أن عمر بن الخطاب كان يردّ المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج، وهذا من عمر رضي الله عنه اجتهد، لأنه كان يرى اعتداد

(١) انظر: تفسير الرازي بتصرف (١٣٦/٦).

(٢) انظر: تبیین الحقائق شرح كنز الدقائق للإمام فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي (٣٨/٣).



المرأة في منزل زوجها المتوفى عنها لازماً لها، وهو مقتضى القرآن والسنة، فلا يجوز لها أن تخرج في حج ولا عمرة حتى تنقضي عدتها»^(١).

وقال الشيرازي في «المهذب»:

«وإن وجبت العدة ثم أحرمت بالحج: لزمها القعود للعدة، لأنه لا يمكن الجمع بينهما، والعدة أسبق فقدمت»^(٢).

وقال ابن قدامة في «المغني»:

«إن المعتدة من الوفاة ليس لها أن تخرج إلى الحج ولا إلى غيره»^(٣).

وذهب البعض إلى جواز خروج المعتدة في عدتها للحج، وهو المروي عن عائشة وابن عباس رضي الله عنهما، وبه قال من التابعين: عطاء بن أبي رباح والحسن البصري^(٤)، لما أخرج ابن أبي شيبة عن عطاء: «أن عائشة أَحَبَّتْ أختها أم كلثوم في عدتها»^(٥).

وعن ابن عباس: «أنه كان لا يرى بأساً بالمطلقات ثلاثاً والمتوفى عنهن أزواجهن أن يَخْجُنَ في عدتهن». وعن حبيب المعلم قال: «سألت عطاء عن المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها يحجَّان في عدتهما؟ قال: نعم» قال حبيب: وكان الحسن يقول مثل ذلك^(٦).

قلت: ولعل القول بمنع المعتدة من السفر للحج أو لغيره في أثناء عدتها هو المتعين، لعموم نصوص القرآن التي تمنع المعتدات من الخروج من المنزل، فمن باب أولى أن تمنعهن من السفر لحج كان أو غيره.

(١) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٥/٢).

(٢) انظر: المهذب للشيرازي مع المجموع (١١/١٧).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (٣٠٣/١١).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٥/٢).

(٥) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٣/٥)، ومصنف عبدالرزاق (٢٩/٧).

(٦) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٤/٥).



ومن تلك العمومات قوله تعالى: ﴿لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾ [الطَّلَاق: ١] وقوله: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البَقَرَةُ: ٢٣٤] فالنصان ظاهران في منع الخروج من سكن الزوجية.

ولنهي جملة من الصحابة عن خروجها للحج وهي في عدتها. أخرج ابن أبي شيبة عن حميد الأعرج «أن عمر وعثمان ردّا نسوة حَوَاج أو معتمرات حتى اعتدوا في بيوتهن».

وعن إبراهيم النخعي «أن ابن مسعود ردّ نسوة حاجات ومعتمرات خرجن في عدتهن».

وعن سعيد بن المسيب أنه قال: «المتوفى عنها والمطلقة لا تحج ولا تعتمر».

وعن ابن عمر «أنه زجر امرأة تحج في عدتها»^(١).

وأخرج مالك في موطئه عن سعيد بن المسيب: «أن عمر بن الخطاب كان يردّ المتوفى عنهن أزواجهن من البيداء يمنعهن الحج»^(٢).

ولهذا كان يؤخذ على السيدة عائشة رضي الله عنها حيث تفتي المتوفى عنها بالخروج في عدتها. فقد أخرج عبدالرزاق في مصنفه أنه قال: حدثنا الثوري عن عبيدالله بن عمر أنه سمع القاسم بن محمد يقول: «أبى الناس ذلك عليها»^(٣) أي على أم المؤمنين. ولأن القول بالمنع به خروج من مخالفة جماهير أهل العلم سلفاً وخلفاً، فالمنع إن لم يتعيّن وجوباً فلا أقل من أن يتعيّن احتياطاً لما ذكرنا.

(١) انظر: مصنف ابن أبي شيبة (١٨٢/٥ - ١٨٣).

(٢) انظر: الموطأ للإمام مالك ص ٣٦٦.

(٣) انظر: مصنف عبدالرزاق (٣٠/٧).

هذا إذا كان سفرها وهي في العدة، أما إذا سافرت ثم توفي عنها زوجها أثناء سفرها فالذي عليه فقهاء الحنفية والحنابلة: أنها ترجع إلى بيتها إذا كانت قريبة منه، أي دون مسافة تقصر في مثلها الصلاة لأنها في حكم الإقامة، وإن تباعدت: مضت في سفرها بأن كان بينها وبين بيتها الذي خرجت منه أكثر من مسافة القصر، وتعتد في ذلك المكان إن كان يصلح لعدتها^(١).

وذهب مالك إلى أنها ترد من سفرها قريبة كانت أو بعيدة ما لم تحرم بالحج^(٢).

وذهب الشافعي إلى أنها إذا أذن لها زوجها بالسفر وتوفي عنها بعد أن جاوزت داره، فهي بالخيار إن شاءت رجعت إلى بيتها وإن شاءت مضت في سفرها. وإذا مضت في سفرها فليس عليها أن ترجع إلى بيتها قبل أن تقضي سفرها، ولا تقيم في هذا المصير الذي سافرت إليه إلا أن يكون الزوج قد أذن لها في المقام فيه أو نقلها إليه، فإن لم يكن كذلك فترجع إلى بيتها فتعتد فيه^(٣).

هذا في السفر المطلق. فإن كان السفر للحج وكانت قد أحرمت به ثم علمت وفاة زوجها، فالذي نقله ابن قدامة عن أبي حنيفة: أنه يلزمها المقام في بيتها وإن فاتها الحج^(٤).

وذهب مالك إلى أنها تمضي في حجها إذا كانت قد أحرمت به^(٥).
وذهب الشافعية والحنابلة إلى أنها إذا خشيت فوات الحج وجب عليها المضي في الحج^(٦).

(١) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٧/٣)، والمغني لابن قدامة (٣٠٣/١١).

(٢) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٥/٢).

(٣) انظر: المجموع (١٣/١٧).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٣٠٥/١١).

(٥) انظر: المنتقى شرح موطأ الإمام مالك للإمام الباجي (١٣٨/٤).

(٦) انظر: الأم للشافعي (٢١٠/٥ - ٢١١)، والمغني لابن قدامة (٣٠٥/١١).



وما ذكرناه من تفصيلات فقهية عن جماعة الفقهاء إنما هي عن ظروف غير ظروفنا المعاصرة التي اختلفت فيها وسائل النقل اختلافاً كبيراً عما كانت عليه في القرون السابقة، إذ لم تكن وسائل النقل متطورة كما في زماننا، فمعظم وسائل النقل إذ ذاك كانت على الإبل أو الحمير أو البغال أو الخيل أو المشي على الأقدام، وعليه فالوصول إلى مكة والمدينة يحتاج زمناً طويلاً. فالبعض لا يقطع المسافة التي بين بلده وبين مواقيت الإحرام إلا بأشهر عديدة، والقريبة منها: شهر أو بنحوها، وحتى البلاد المجاورة للحجاز لا يصلون إليها إلا بنحو شهر.

وعليه فإن الأحكام تدور مع عللها، والفتوى تراعى فيها الظروف الزمنية والمكانية، فما ينطبق على الأزمان السالفة قد يصعب تطبيقه على أبناء زمننا وذلك لاختلاف الظروف التنظيمية والجغرافية والإدارية والإقليمية التي تختص بها كل دولة.

وعليه فأقول:

أن من كانت عازمة على الحج وكان قد أذن لها زوجها بذلك، ثم توفي زوجها وهي ما زالت في حدود بلدها ولم يلحقها مشقة: فيجب أن ترجع إلى بيت الزوجية لتعتد فيه، لأن عدتها في بيت زوجها عبادة مؤقتة بوقت نفوت إذا مضت في حجها، ورجوعها لا يترتب عليه كبير ضرر، وهي لم تتلبس بالإحرام، وحجها يمكنها أن تؤديه في عام قادم، فنقول بوجوب رجوعها.

أما إذا ارتبطت بقافلتها وتجاوزت عاصمة بلدها أو حدود بلدها، فإنه لا يجب عليها أن ترجع، وذلك لما يترتب على رجوعها من ضرر ومشقة يلحق بها وبقافلتها.

وكذا إن كان سفرها جواً فإن الأمر يشد أكثر والحرَج أعظم، حيث ما يقطع بالطائرة من مسافات أضعاف ما يقطع بالسيارات أو غيرها من

الوسائل البرية، فما يقطع بساعتين في الجو قد لا يقطع بيومين في وسائل البر.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى قد يصعب عليها الرجوع من حيث تنظيمات السفر الدولية والإدارية والتنظيمية التي تتطلبها حياتنا المعاصرة، وعليه والحالة هذه أنه من باب أولى لا يجب عليها الرجوع سواء كانت محرمة أو لم تكن محرمة، وذلك لما يترتب على رجوعها من ضرر جسيم مادي أو معنوي بها وبمن معها، حيث المشقة تجلب التيسير، والضرورات تقدر بقدرها. فتتم حجّها مراعية ما يلزم المعتدة من أحكام ثم تسارع بالرجعة إلى بلدها لإتمام بقية عدّتها لقوله تعالى: ﴿فَالْتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التَّغَابُن: ١٦] وقوله ﷺ: «ما أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم»^(١).

أما إن كانت المسافرة من داخل حدود المملكة العربية السعودية، كأن خرجت من مناطق نجد أو من مناطق الجنوب أو من المناطق الشرقية أو من المناطق الشمالية، وجاءها الخبر بوفاة زوجها، فيلزمها أن ترجع إذا لم تحرم، أما إذا أحرمت فلا يجب عليها أن ترجع لأن عدّتها في بيت الزوجية وإحرامها بالحج عبادة، وعبادة الحج سبقت على وجوب عدّتها، فتكمل حجّها ثم تسارع إلى بيتها لتتم عدّتها فيه، وبالله التوفيق.



(١) جزء من حديث طويل أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣١٣/٢ - ٣١٤)



الفصل الثالث:

فيما يتعلق بالمتوفى عنهن أزواجهن من أحكام الحداد

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول:

في تعريف الحداد وحكمه

الْحَدُّ في اللغة: هو المنع، والْحِدَادُ: منع المرأة نفسها من التزُّن والتطَّيَّب.

قال المطرزي في مغربه: «الْحَدُّ في الأصل: المنع... وَحِدَادُ المرأة: ترك زينتها وخضابها، وهو بعد وفاة زوجها، لأنها مُنِعَتْ عن ذلك أو مَنَعَتْ نفسها منه»^(١) اهـ.

وقال النسفي في «طَلَبَةُ الطَّلَبَةِ»: «على المرأة الحِدَاد في الطلاق البائن، بكسر الحاء: هو الامتناع عن الزينة والخضاب، وأصل الحد: المنع»^(٢).

(١) انظر: المغرب في ترتيب المعرب للإمام أبي الفتح ناصر الدين المطرزي (١/١٨٦ - ١٨٧).

(٢) انظر: طلبه الطلبة في الاصطلاحات الفقهية على ألفاظ كتب الحنفية للشيخ نجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفي ص ٥٦.



وقال ابن عرفة في حدوده: «الإحداد: ترك ما هو زينة ولو مع غيره»^(١).

وقال البعلي في مطلعته: «الإحداد: مصدر أحدث المرأة على زوجها: إذا تركت الزينة لموته فهي محد، والجَدَاد بكسر الحاء: ثياب سوء يحزن بها. والحَدُّ: المنع، فالمحدَّة ممتنعة عن الزينة»^(٢).

والمأمل في هذه التعريفات التي نقلناها عن كتب لغة الفقهاء، يجد أن خلاصة معنى الحداد في اللغة والشرع: هو منع المرأة نفسها من التزيّن والتطيّب، وكان ينبغي أن يُزاد في تعريف الحداد قيد التعبّد، ليخرج به عن الحداد الغير شرعي، وعليه أرى أن يكون تعريفه في الاصطلاح الشرعي: «منع المرأة نفسها من التزيّن والتطيّب مدة العدة تعبّداً» والله أعلم.

حكم الإحداد:

اتفق فقهاء المذاهب الأربعة على وجوب إحداد الزوجة البالغة العاقلة على زوجها إذا توفي عنها طيلة مدة العدة^(٣).

ودليلهم على وجوب الإحداد: الأحاديث الصحيحة الصريحة التي توجب الإحداد. من ذلك ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث أم عطية رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحدّ المرأة فوق ثلاثة أيام إلا على زوج فإنها تحدّ أربعة أشهر وعشراً». وروت زينب بنت أم سلمة قالت: «دَخَلْتُ على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان، فدعت بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره، فدهنت منه جارية ثم مست بعارضها ثم

(١) انظر: شرح الحدود للإمام أبي عبدالله محمد بن عرفة ص ٢٢١.

(٢) انظر: المطلع على أبواب المقنع للإمام أبي عبدالله شمس الدين محمد بن أبي الفتح البعلي الحنبلي ص ٣٤٨.

(٣) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٨/٣)، والكافي لابن عبدالبر (٦٢٢/٢)، والمهذب مع المجموع (٢٢/١٧)، والمغني لابن قدامة (٢٨٤/١١).



قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحذ على ميت فوق ثلاث ليال إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً»^(١) متفق عليه. والأحاديث في هذا المعنى صحيحة مشتهرة. وعلى هذا عامة أهل العلم من الصحابة والتابعين وغيرهم.

ولم يُنقل خلاف في القدر الذي ذكرناه إلا عن الحسن البصري والشعبي أنهما قالوا: ليس بواجب، واحتجاً بما رواه عبدالله بن شداد بن الهاد عن أسماء بنت عميس قالت: لما أصيب جعفر بن أبي طالب قال لي رسول الله ﷺ: «تثلي ثلثاً ثم اصنعي ما شئت»^(٢).

ورده أهل العلم، فقال القرطبي في تفسيره ما نصه:

«أجمع الناس على وجوب الإحداد على المتوفى عنها زوجها إلا الحسن فإنه قال: ليس بواجب، قال ابن المنذر: كان الحسن البصري من بين سائر أهل العلم لا يرى الإحداد، وقال: المطلقة ثلاثاً والمتوفى عنها زوجها تكتحلان وتختضبان وتصنعان ما شاءتا. وقد ثبتت الأخبار عن النبي ﷺ بالإحداد، وليس لأحد بَلَّغَتْهُ إِلَّا التسليم، ولعل الحسن لم تبلغه أو بَلَّغَتْهُ فتأولها بحديث أسماء بنت عميس «أنها استأذنت النبي ﷺ أن تحذ على جعفر وهي امرأته، فأذن لها ثلاثة أيام، ثم بعث إليها بعد ثلاثة أيام أن تطهري واكتحلي» قال ابن المنذر: وقد دفع أهل العلم هذا الحديث بوجوه. وكان أحمد بن حنبل يقول: هذا الشاذ من الحديث لا يؤخذ به، وقاله إسحاق»^(٣) اهـ.

- (١) انظر هذه الأحاديث في صحيح البخاري، كتاب العدة: باب تحذ المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً، وباب تلبس الحادة ثياب العصب (١١٤/٧ - ١١٦)، وصحيح مسلم كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة (١١٢٣/٢ - ١١٢٧).
- (٢) انظر: شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي (٧٥/٣)، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (٤٨٧/٩).
- (٣) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٩/٢).

وقال الإمام أحمد: «ما كان بالعراق أشد تبخراً من هذين - يعني الحسن والشعبي - وقد خفي ذلك عليهما»^(١).

وقال ابن حجر: «ومخالفتهما لا تقدر في الاحتجاج».

وأجيب عن حديث أسماء بنت عميس بعدة أجوبة كما ذكرها ابن حجر:

«منها: أن هذا الحديث منسوخ، قاله الطحاوي، وأن الإحداد كان على المعتدة في بعض عدتها في وقت ثم أمرت بالإحداد أربعة أشهر وعشرًا. ومنها: أن يكون المراد بالإحداد المقيد بالثلاث قدرًا زائدًا على الإحداد المعروف، فعلته أسماء مبالغة في حزنها على جعفر، فنهاها عليه السلام عن ذلك بعد الثلاث. ومنها: أن أسماء كانت حاملاً فوضعت بعد ثلاث، فانقطعت العدة فنهاها عليه السلام بعدها عن الإحداد. ومنها: لعل جعفر كان أبانها بالطلاق قبل استشهاده فلم يكن عليها إحداد. ومنها: أن البيهقي أعلل الحديث بالانقطاع فقال: لم يثبت سماع عبدالله بن شداد من أسماء»^(٢) اهـ.

ولأن حديث أسماء في سننه محمد بن طلحة بن مصرف الياامي وهو متكلم فيه، قال أبو داود عنه: إنه كان يخطيء، وقال ابن سعد: كان يروي الأحاديث المنكرة، ورجح الدارقطني القول بإرساله، فالحديث من حيث المعنى معارض لإجماع الصحابة، ومن حيث السند متكلم فيه كما أسلفنا^(٣).

وأياً كان الأمر فإن المتفق عليه بين أهل العلم وجوب الإحداد.

قال ابن قدامة في «المغني» ما نصه:

«لا نعلم بين أهل العلم خلافاً في وجوبه على المتوفى عنها زوجها

(١) انظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر (٤٨٦/٩).

(٢) انظر: فتح الباري لابن حجر (٤٨٦/٩ - ٤٨٧).

(٣) انظر: العلل للدارقطني (١٧١/٥)، والعلل لابن أبي حاتم (٤٣٨/١)، ومسند الإمام أحمد (٣٦٩/٦).



إلا عن الحسن فإنه قال: لا يجب الإحداد، وهو قول شذُّ به عن أهل العلم وخالف به السُّنة فلا يعرج عليه^(١) اهـ.



المبحث الثاني:

هل على الكتابية والصغيرة من إحداد؟

إذا كان قد ثبت لنا أن الإحداد واجب على الزوجة المسلمة البالغة حرة كانت أم أمة، فهل هو واجب كذلك على الصغيرة والكتابية؟ اختلف الفقهاء في ذلك على فريقين:

● فذهب الحنفية إلى أن الكتابية زوجة الرجل المسلم لا يجب عليها الإحداد^(٢)، وهو رواية أشهب عن مالك، وبه قال ابن كنانة وابن نافع^(٣).

ووجهتهم: أن الحداد شرطه الإيمان بوصفه عَلَيْهَا المرأة بالإيمان في قوله: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر...» الحديث، والكتابية ليست كذلك، واستدلوا أيضاً بعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فالنص بعمومه يخاطب الرجال والنساء من المؤمنين والمؤمنات، فالكتابية ليست داخلة في عموم هذا الخطاب لأنها ليست من أهل الإيمان، وهم ليسوا مخاطبين بفروع الشريعة.

وذهب الحنفية: بأنه لا يجب الحداد على الصغيرة أيضاً، لأنها ليست من أهل التكليف وهي مرفوع عنها القلم^(٤) لقوله عَلَيْهَا: «رفع القلم عن

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٢٨٤/١١).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٩/٣).

(٣) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٧/٢).

(٤) قال الكاساني في بدائعه: «وأما الثالث في شرائط وجوبه: فهي أن تكون المعتدة بالغة عاقلة مسلمة من نكاح صحيح، سواء كانت متوفى عنها زوجها أو مطلقة ثلاثاً أو بائناً، فلا يجب على الصغيرة والمجنونة الكبيرة والكتابية». انظر: بدائع الصنائع (٢٠٩/٣).



ثلاث: النائم حتى يستيقظ، والمجنون حتى يفيق، والصغير حتى يبلغ^(١).

ولأن الحداد عبادة بدنية شرطها البلوغ كالصلاة والصيام، كما تمسكوا بمفهوم قوله ﷺ: «لا يحلُ لامرأة» فظاھرہ نص في الكبيرات البالغات.

● وذهب جمهور أهل العلم إلى وجوب الحداد على كل امرأة: مسلمة كانت أم كتابية، كبيرة كانت أم صغيرة، وإليه ذهب الشافعية والحنابلة، والمالكية بعامة في وجوبه على الصغيرة وعلى الكتابية في رواية ابن القاسم عنه.

وقد نص على ذلك الفقهاء في كتبهم:

قال ابن عبد البر في كتاب «الكافي»:

«الإحْدَاد واجب على المتوفى عنها زوجها حتى تنقضي عدَّتْها بشهورها أو بوضع حملها: حرة كانت أو أمة، مسلمة كانت أو ذمية، صغيرة كانت أو كبيرة، وقد قيل: لا إحداد على ذمية ولا صغيرة، والأول تحصيل مذهب مالك وهو الصحيح»^(٢) اهـ.

وقال الشافعي في «الأم»:

«فأما ما كان من زينة أو وَشِي في ثوب وغيره: لا تلبسه الحادة، وكذلك كل حرة وأمة، كبيرة أو صغيرة، مسلمة أو ذمية»^(٣) اهـ.

وقال ابن قدامة في «المغني»:

«ويستوي في وجوب الإحداد الحرة والأمة والمسلمة والذمية والكبيرة والصغيرة»^(٤).

(١) أخرجه أبو داود في كتاب الحدود باب في المجنون يسرق أو يصيب حداً (١٤٠/٤)، والترمذي في كتاب الحدود باب ما جاء فيمن لا يجب عليه الحد (١٩٥/٦)، وقال عنه: حديث حسن غريب، والدارمي في كتاب الحدود باب رفع القلم عن ثلاثة (١٧١/٢).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٦٢٢/٢).

(٣) انظر: الأم للشافعي (٢١٤/٥).

(٤) انظر: المغني لابن قدامة (٢٨٤/١١).



ودليلهم على ما ذهبوا إليه: عموم النصوص النبوية التي تقضي بوجوب الحداد على كل زوجة إذا توفي عنها زوجها: صغيرة كانت أم كبيرة، مسلمة كانت أم كتابية، فالأحاديث بحكم عمومها تناول الزوجات كلهن المتوفى عنهن أزواجهن.

هذا من حيث النقل، ومن حيث المعنى: فلأن غير المكلفة تساوي المكلفة في اجتناب المحرمات كالخمر والزنا، وإنما يفترقان في الإثم، فكذلك الإحداد، ولأن حقوق الذمية في النكاح كحقوق المسلمة، فكذلك فيما عليها، على ما قاله ابن قدامة^(١).

قلت: ولعل القول بوجوب الإحداد على عامة الزوجات هو الأظهر لعموم النصوص الصحيحة الصريحة التي تفيد ذلك، إذ تخصيص الحداد بالزوجة الكبيرة تخصيص لا دليل عليه، بل يعارضه حديث أم سلمة أنها قالت: «جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله، إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها؟ فقال رسول الله ﷺ: «لا» مرتين أو ثلاثاً، كل ذلك يقول: «لا»^(٢).

ولو كان الحكم يفترق بالصغر والكبر لسأل ﷺ عن سنها حتى يبين الحكم، وتأخير البيان في مثل هذا لا يجوز، بل وفي الحديث ما يشير إلى صغرها حيث قالت الأم: أفنكحلها؟ إذ لو كانت كبيرة لقالت: أفنكحل هي؟ كما أن في بعض الروايات الأخرى وهي صحيحة تفيد بالإضافة إلى الصغر أن حاجتها ماسة إلى الاكتحال، حيث جاء في بعض الروايات: «أنها تشتكي عينها فوق ما يظن»، وفي رواية أخرى: «أنها رمدت رمداً شديداً وقد خشيئ على بصرها»، وفي رواية ثالثة: «إنني أخشى أن تنفقي عينها»، قال ﷺ: «لا وإن انفقت». فإذا كان ﷺ لا

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٢٨٤/١١).

(٢) سيأتي تخريجه ص ١٦٧.

يرخص للصغيرة بشيء من لوازم الحداد، فكيف يجوز أن نقول بعدم وجوبه على الصغيرة؟

وإذا كان ﷺ يزجر المرأة على رائحة طلب الترخص، فكيف يسوغ القول بعدم وجوب الحداد؟ وأما تعلّقهم بظاهر النص حيث قيد بالمرأة، فيجيب عنه: أنه خرج مخرج الغالب، حيث الغالب في الزوجات أن يكنّ كبيرات بالغات.

وأما عن تعلّقهم بالحديث بقوله ﷺ: «تؤمن بالله واليوم الآخر» فأجيب عليه: أنه ذكر تأكيداً للمبالغة في الزجر، فلا مفهوم له، بل يؤكد من جهة أخرى دخول الكتابية فيه، لأن الكتابية بالجملة تؤمن بالله واليوم الآخر وإن اعترى إيمانها نقص.

وعن احتجاجهم بكونها غير مكلفة، فيجيب عنه: أن أولياءها وأهلها هم المعنيون بذلك كما دلّ عليه الحديث.

قال الباجي: «الصغيرة إذا كانت ممن تعقل الأمر والنهي وتلتزم ما حُدّ لها: أمرت بذلك، وإن كانت لا تدرك شيئاً من ذلك لصغرهما، فيجنبها أهلها جميع ما تجتنبه الكبيرة، وذلك لازم لها»^(١) اهـ.

وأيضاً فالإحداد من حق الزوج، وهو ملتحق بالعدة في حفظ النسب، فتدخل الكتابية في ذلك بالمعنى، ولأنه حق للزوجية فأشبهه النفقة والسكنى.

وكما استحققت الصغيرة ميراثه استحقّ إحدادها عليه، ولأن الحداد تتجلى فيه أبرز صفات الوفاء للزوج حيث خُصّ به شرعاً دون غيره من الأولياء والأقارب، مما يؤكد أهميته وعمومه على كل الزوجات.

ولأن فيه مواساة لأهل الزوج، ولأنه من لوازم العدة المأمورة بها كل

(١) انظر: المنتقى للباجي (١٤٨/٤).



زوجة شرعاً، مما جعل كثيراً من الفقهاء لا يفرق بين العدة والحداد لشدة تلازمهما، وكذا في العبارات النبوية.

ذلك كله هو الذي جعلني أرجح القول بوجوب الحداد على كل زوجة متوفى عنها زوجها، وبالله التوفيق.



المبحث الثالث:

ما تجتنبه المعتدة في أشهر حدادها

لما كان الزوج من الزوجة بمكان، حيث هي موضع أنسه وهو موضع أنسها، تتزين له في حياته طاعة لربها وإرضاء لزوجها، لأنها سبيل عفّته وهو سبيل عفّتها، وهي من أهم سبل إسعاده وهو من أهم سبل إسعادها، ترتفع بينهما الحجب حتى كانا كالشيء الواحد، كما صوّر ذلك القرآن في أجمل بيان وأوجز وأدق عبارة في قوله تعالى: ﴿مَنْ لِيَأْسَ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِيَأْسَ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧].

فالزوجية تضيفي على الزوجين ما تضيفيه الحُلُلُ على لباسها من الجمال والأناقة والستر والحفظ والوقار والاحتشام، فكذا كلٌّ من الزوجين للآخر. ولهذا كانت نعمة الزوجية من أهم النعم التي امتنَّ الله بها علينا، كما قال تعالى: ﴿وَمِنْ عِبَائِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً﴾ [الرُّوم: ٢١].

وقد أجلَّ الإسلام مكانة الزوجية، فلم تقتصر مكانتها وأهميتها في حال الحياة فقط، بل جعل حقوق الزوجية تمتدُّ إلى ما بعد الموت.

فالسعادة التي كانت تعيشها وتحسها المرأة بسبب الزوجية، ناسبَ أن يأذن الإسلام بل يوجب من مظاهر الأسى والحزن بما يستثنى به الزوج عن سائر من تعزّه المرأة من محارم وأقارب، إجلالاً لتلك الحياة واعترافاً بفضلها ووفاء لها بعد فقدانها، فأمر بالحداد على الزوج أربعة أشهر وعشراً.

ومع أن الحداد في ظاهره يوحي بشيء من التسخط والجزع، لكن الشارع استثناه للزوجة على زوجها مواساة لحالها ومراعاة لمشاعرها وتقديراً لمعاناتها، حيث تحسُّ المرأة بوحشة فراق الزوج قد لا تحسّه أنثى غيرها مهما كانت درجة صلتها، إذ قوامته مكن عزّها ورعايته سبيل حفظها وولايته سبيل أمنها ومأمنها، ونعمته سبب رفاهها، وهو مستودع أسرارها وبه بهجتها وأنسها.

ولهذا لما نُعيَ للصحابية حمّة بنت جحش زوجة مصعب بن عمير وفاة أخيها وابنها: صبرت واحتسبت، ولما نُعيَ إليها زوجها: صاحت وَوَلَوْتُ، فقال ﷺ: «إن الرجل من المرأة بمكان»^(١).

ولهذا جاءت النصوص النبوية تحرّم على المرأة المؤمنة أن تحدّ أكثر من ثلاثة أيام أياً كان الميت ومهما كانت منزلته: أباً أو أخاً، إلا على الزوج أربعة أشهر وعشراً.

وليس هذا بإنقاص من منزلة الأب أو الأخ أو الابن إذا مات، فأُمِرَت المرأة بأن لا تزيد على ثلاثة أيام أو سبعة أيام على بعض الروايات، أما على الزوج فأربعة أشهر وعشراً.

فكان ذلك التشريع الإسلامي تنفيساً لها عن كربتها وانسجاماً مع ما تحسُّه المرأة بقلبها وعواطفها، وتقديراً للوحشة التي آلت إليها. ولذلك جاءت الأحاديث النبوية توضح ما تجتنبه المرأة في حدادها باعتباره من الظروف الطارئة على حياتها.

وسأسوق بعض النصوص النبوية التي وضحت ما تجتنبه المرأة في فترة حدادها، وكذا سأسوق بعض نصوص من المذاهب الفقهية الأربعة لتكون المرأة المسلمة على علم بما تدعه أو تفعله طاعة لربها، حيث هو جزء من عبادتها في ظرفها ولون من ألوان الوفاء بعد فراق زوجها.

(١) انظر سيرة النبي ﷺ لأبي محمد عبدالملك بن هشام (٥٠/٣)، والرحيق المختوم للشيخ صفى الرحمن المباركفوري ص ٣١٦ - ٣١٧.



روى البخاري ومسلم في صحيحيهما عن حميد بن نافع عن زينب بنت أبي سلمة أنها أخبرته هذه الأحاديث الثلاثة، قال: قالت زينب: «دخلت على أم حبيبة زوج النبي ﷺ حين توفي أبوها أبو سفيان، فدعت أم حبيبة بطيب فيه صفرة خلوق أو غيره، فدهنت منه جارية، ثم مست بعارضيهما ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

قالت زينب: «ثم دخلت على زينب بنت جحش حين توفي أخوها، فدعت بطيب فمست منه ثم قالت: والله ما لي بالطيب من حاجة غير أنني سمعت رسول الله ﷺ يقول على المنبر: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر تحد على ميت فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشراً».

قالت زينب: «سمعتُ أُمِّي أم سلمة تقول: جاءت امرأة إلى رسول الله ﷺ فقالت: يا رسول الله إن ابنتي توفي عنها زوجها وقد اشتكت عينها أفنكحلها؟ فقال ﷺ: «لا» (مرتين أو ثلاثاً كل ذلك يقول: «لا»)، ثم قال: «إنما هي أربعة أشهر وعشراً، وقد كانت إحداكن في الجاهلية ترمي بالبعرة على رأس الحول» قال حميد: قلت لزينب: وما ترمي بالبعرة على رأس الحول؟ فقالت زينب: كانت المرأة إذا توفي عنها زوجها دخلت حفشاً ولبست شرّ ثيابها ولم تمسّ طيباً ولا شيئاً حتى تمرّ بها سنة. ثم تُؤتى بدابة، حمار أو شاة أو طير فتفتض به، فقلما تفتض بشيء إلا مات. ثم تخرج فتعطى بعة فترمي بها، ثم تراجع بعد ما شاءت من طيب أو غيره»^(١).

وعن أم عطية رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال: «لا تحد امرأة على ميت

(١) انظر هذه الأحاديث في صحيح البخاري كتاب العدة باب تحد المتوفى عنها زوجها أربعة أشهر وعشراً (١١٤/٧ - ١١٥)، وصحيح مسلم في كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة (١١٢٣/٢) وما بعدها.



فوق ثلاث إلا على زوج أربعة أشهر وعشرًا، ولا تلبس ثوباً مصبوغاً إلا ثوب عصب، ولا تكتحل ولا تمسّ طيباً إلا إذا طهرت نبذة من قسط أو أظفار متفق عليه^(١).

وعن أم سلمة زوج النبي ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: «المتوفى عنها زوجها لا تلبس المعصفر من الثياب ولا الممشق ولا الحلي ولا تختضب ولا تكتحل»^(٢).

وروت أم سلمة أيضاً عن النبي ﷺ أنه قال لها وهي معتدة من زوجها: «لا تمتشطي بالطيب ولا بالحناء فإنه خضاب»^(٣).

ومما سبق عرضه من النصوص النبوية يتضح لنا:

١ - أن الحداد على الأقارب أيًا كانت منزلتهم أباً أو أمًا، ابناً أو بنتاً، أخاً أو أختاً، أو غيرهم، لا يجوز للمرأة أن تحدّ أكثر من ثلاثة أيام. أما ما زاد عن الثلاث في حق الأقارب فلا يجوز فعله كما يدلّ عليه حديثنا أم حبيبة وزينب زوجتي الرسول ﷺ. أما ما تفعله بعض النساء من التمادي في الحداد شهوراً طويلاً تبلغ السنة أو تزيد، وما يفعله من النياحة والندب ولطم الخدود وشق الثياب، فإن ذلك من منكر الأفعال ومحرمها لقوله ﷺ: «ليس منا من لطم الخدود وشق الثياب...»^(٤) الحديث.

٢ - وأن الحداد على الزوج إنما يجب أربعة أشهر وعشرًا فقط، لا يجوز

(١) انظر: صحيح البخاري كتاب العدة باب القسط للحادة عند الطهر وباب تلبس الحادة ثياب العصب (١١٥/٧ - ١١٦)، وصحيح مسلم كتاب الطلاق باب وجوب الإحداد في عدة الوفاة (١١٣٧/٢).

(٢) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق باب فيما تجتنب المعتدة في عدّتها (٢٩٢/٢)، والنسائي في كتاب الطلاق باب ما تجتنب الحادة من الثياب المصبغة، انظر: المجتبى (١٦٩/٦)، وأخرجه أحمد في مسنده (٣٠٢/٦).

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق باب فيما تجتنب المعتدة في عدّتها، والنسائي في كتاب الطلاق باب الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر (١٧٠/٦).

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الجنائز باب: ليس منا من شقّ الجيوب (٥٥١/٢).



للزوجة أن تزيد عليها، لأنه وقت وقته الله فلا يحلُّ لها أن تتجاوز ما وقته الله ونصُّ عليه في كتابه مهما كانت المبررات والأسباب، لأن الزيادة على ما شرع الله كالنقصان مما فرضه الله.

٣ - أن ما نصت عليه الأحاديث النبوية من أمور يجب على المرأة أن تجتنبها في أيام حداثها وإن اختلفت بعض ألفاظها عن بعض، لكنها متقاربة في معانيها متفقة في مراميها، ولهذا جاءت عبارات الفقهاء متقاربة تكاد أن تكون عباراتهم متفقة كما يلاحظ ذلك من خلال التأمل فيها، لأن ما نصُّ عليه الفقهاء من أمور يجب على المحتدة أن تجتنبها إنما هو مستنبط من النصوص النبوية.

٤ - يمكننا القول بأن الواجب على المحتدة أن تجتنب في مدة حداثها: الطيب والزينة بكلِّ أنواعها من كحل وخضاب ولبس حلي وتصبيغ ثياب وزركشتها، وأن تجتنب المبيت في غير منزلها ولا تخرج من بيتها إلا لما لا بدُّ لها منه.

٥ - ولا حرج على المحتدة أن تغتسل مرة ومرات في وقت حيضها وطهرها وسائر أوقاتها، ولا بأس أن تستخدم الصابون أو الشامبو مما هو لازم لاغتسالها وتطهرها، ولها قصُّ الأظافر وشفِّف وإبط وحلق عانة وإتباع دم الحيض بطيب، كما أنه لا حرج عليها أن تغير ثيابها التي ليس عليها طابع الزينة في سائر أيامها، ولها أن تتحدث مباشرة أو بالهاتف مع محارمها أو أرحامها وسائر نساءها أو صديقاتها مع ملاحظة الأدب وما يناسب المحدث مع محدثه.

٧ - ذهب فقهاء الحنابلة إلى أن للحادة أن تجتنب في حداثها النقاب وما في معناه مثل البرقع ونحوه، لأن المعتدة مشبهة بالمحرمة، والمحرمة تمنع من ذلك، وإذا احتاجت إلى ستر وجهها أسدلت عليه كما تفعل المحرمة^(١).

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٢٩٠/١١).



٨ - ولا بأس باستعمال المراهم والكريمات التي تدعو إليها الحاجة مما ليس فيه طيب ولا زينة، كما أجاز فقهاء المذاهب الكحل لضرورة أو حاجة ليلاً لا نهاراً، لحديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: دخل عليّ رسول الله ﷺ حين توفي أبو سلمة وقد جعلت على عينيّ صبراً، فقال: «ماذا يا أم سلمة؟» قلت: إنما هو صبر ليس فيه طيب، قال: «إنه يشب^(١) الوجه، لا تجعليه إلا بالليل وتنزعيه بالنهار»^(٢).

وروت أم حكيم بنت أسد عن أمها «أن زوجها توفي وكانت تشتكي عينها فتكتحل بالجلأ^(٣)، فأرسلت مولاة لها إلى أم سلمة تسألها عن كحل الجلأ فقالت: لا تكتحلي إلا لما لا بد منه، يشتد عليك فتكتحلي بالليل وتغسلينه بالنهار»^(٤).

وإليك بعض النصوص الفقهية:

قال الكاساني في بدائعه:

«الإحداد: هو أن تجتنب الطيب ولبس المطيب والمعصفر وتجتنب الدهن والكحل ولا تختضب ولا تمتشط ولا تلبس حلياً ولا تشوف»^(٥).

وقال ابن عبد البر في «الكافي»:

«الإحداد هو اجتناب جميع ما يتزين به النساء من حلي وصبغ وكحل وخضاب وطيب وثياب مصبوغة ملونة أو بيض يلبس مثلها للزينة»^(٦).

(١) أي: يزيد في حسنه، انظر: القاموس المحيط ص ١٢٧.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) الجلأ بالكسر نوع خاص من الكحل، انظر: القاموس المحيط ص ١٦٤٠.

(٤) أخرجه أبو داود في كتاب الطلاق باب فيما تجتنب المعتدة في عدتها (٢٩٢/٢)، والنسائي في كتاب الطلاق باب الرخصة للحادة أن تمتشط بالسدر (١٦٩/٦ - ١٧٠).

(٥) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٢٠٨/٣).

(٦) انظر: الكافي لابن عبد البر (٦٢٢/٢).



وقال الشافعي في «الأم»:

«الإحداد هو أن لا تدخل الحادة على البدن شيئاً من غيره بزينة أو طيب يظهر عليها فيدعو إلى شهوتها»^(١).

وقال البهوتي في «كشاف القناع»:

«الإحداد: هو اجتناب ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر إليها ويحسنها من زينة وطيب للأخبار الصحيحة»^(٢).

ومما سبق عرضه من النصوص النبوية والعبارات الفقهية يمكننا القول:

بأن الواجب على المَحْتَدَة أن تجتنب في مدة حدادها: الطيب بالجسد بكل أنواعه قديمه وحديثه، سواء كان من الورد أو الياسمين أو العود أو الكلونيا بأنواعها.

كما تجتنب الخضاب بالحناء وصبغ الشعر بكل أنواعه، وتجتنب الزينة بكل أنواعها من الكحل وتحمير الوجه وتبييضه وترميش الرموش وتحمير الشفاه.

أما في الثياب فتجتنب لبس الثياب الجذابة بألوانها ونسيجها وقماشها وتطريزها بقصب أو غيره، كما تمتنع عن تطيبها.

كما تجتنب لبس الحلي بكل أنواعه من ذهب أو فضة، وأن تجتنب كل ما يدعو إلى جماعها ويرغب في النظر إليها ويحسنها.

وفي الجملة: إن كل ما تلبسه المرأة على وجه ما يستعمل عليه الحلي من التجميل وكل ما كان من الألوان تزين به النساء لأزواجهن فلتمتنع منه الحاد. وبالله التوفيق.



(١) انظر: الأم للشافعي (٢١٣/٥).

(٢) انظر: كشاف القناع (٤٢٩/٥).

المبحث الرابع:

في حكم خطبة ونكاح المعتدة أثناء عدتها

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول:

في حكم خطبة المعتدة:

سبق أن تكلمنا عن وجوب العدة على المرأة بعد وفاة زوجها، وبيئنا أن وجوب العدة أمر مجمع عليه، حيث أوجبته النصوص القطعية من الكتاب والسنة، ثم تكلمنا في فصل آخر عن الحداد باعتباره ملازماً للعدة، وبيئنا ما يجب أن تمتنع عنه المعتدة في حدادها.

وسنعرض في هذا المبحث إن شاء الله إلى ما يتبع الحداد ويلتحق به، وهو ما يجب على الغير من الرجال أن يمتنعوا عنه نحو المعتدة في أيام عدتها، مراعاة لشعور المرأة ومسايرة لأحوال الأسرة. ذلك أنه لما كانت الأجواء النفسية للمرأة بعد وفاة زوجها ملبدة بالأحزان وقلبها مليء بالآلام ومشاعرها مكدرة بالفراق، والأسرة برمتها مصابة بفقدان عزيزها وارتحال معيها، لاحظ الإسلام هذا الجانب، فأراد من الناس أن يَهْدُبُوا مشاعرهم وأن يكظموا عواطفهم نحو المعتدة فلا يطلقوا العنان لغرائزهم ولو كانت في الوجه المباح المشروع.

ذلك لأن المرأة في عدتها ما تزال معلقة بذكرى لم تمت وبمشاعر أسرة الميت، ومرتبطة كذلك بما قد يكون في رحمها من حمل لم يتبين، أو حمل تبين والعدة معلقة بوضعه، وكل هذه الاعتبارات تمنع الحديث عن حياة زوجية جديدة، لأن هذا الحديث لم يحن موعده، ولأنه يجرح مشاعر ويخدش ذكريات.

ومع أن عقد الخطبة ليس بعقد نكاح وإنما هو خطوة نحوه، ومع ذلك فإن الإسلام نهى عن التصريح بالخطبة وحرّمه، وعلى هذا إجماع الأمة



كما حكاه القرطبي وغيره من أئمة التفسير. قال القرطبي في تفسيره ما نصه:

«أجمعت الأمة على أن الكلام مع المعتدة بما هو نص في تزوجها وتنبيه عليه لا يجوز، وكذلك أجمعت الأمة على أن الكلام معها بما هو رفث وذكر جماع أو تعريض عليه لا يجوز وكذلك ما أشبهه»^(١) أهـ.

ولما قد يحصل بالتصريح من إيلاام للمشاعر وجرح للعواطف وإثارة للمكنونات بالنسبة للزوجة وأسرة الفقيده.

ولكن لما كان عقد النكاح أمراً شرعياً وتطلع الرجال إليه أمر فطري جبلي، لم يشأ الإسلام أن يغلق أبوابه ويسد نوافذه البتة، بل جعل نافذة خفية توصل إليه، ذلك لما يعلمه سبحانه من أن عاطفة الغريزة لا تقهر وسلطانها لا يهزم، فأذن بهذا القدر ورخص بهذا النحو، فأباح التعريض بالخطبة دون التصريح فأنزل الله قوله: ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَّضْتُمْ بِهِ مِنْ خِطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْنَنْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ سَتَذْكُرُونَهُنَّ وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾ [البقرة: ٢٣٥].

ولهذا فقد اتفق الفقهاء بل أجمعوا على جواز التعريض بالخطبة للمعتدة^(٢). والتعريض هو غير التصريح، إذ التعريض: «هو القول المفهم لمقصود الشيء وليس بنص فيه» على ما قاله ابن العربي^(٣).

وقال الجصاص «أنه ما تضمن الكلام من الدلالة على شيء من غير ذكر له»^(٤).

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢/٩٩٦)، وأحكام القرآن للجصاص (٢/١٢٩)، وتفسير الرازي (١٤١/٦).

(٢) انظر: بدائع الصنائع للكاساني (٣/٢٠٤)، والكافي لابن عبد البر (٢/٥٣٠)، والأم للشافعي (٥/٣٢)، وكشاف القناع للبهوتي (٥/١٨).

(٣) انظر: أحكام القرآن لابن العربي (١/٢١٢).

(٤) انظر: أحكام القرآن للجصاص (٢/١٢٨).

وحاصل التعبيرين واحد. وبالجمله فإن القرآن رفع الإثم والحرَج والمؤاخذه عن التعريض بالخطبة للمعتدة وهي في عدَّتْها، مثل أن يقول لها: لا تسبقيني بنفسك، أو إني أريد الزواج، وإن النساء لمن حاجتي، ولوددت أنه تيسر لي امرأة صالحة، أو إن الله لسائق إليك خيراً، أو إنك لنافقة، إلى غير ذلك من العبارات التي تحتل الثناء والمواساة والمجاجة، كما تحتل الرغبة بزواجها وحاجته إلى ذلك.

ومن التعريض أيضاً ما يكون بذكر نسبه وشرفه ومكانته في قومه ومجتمعه، يدلُّ لهذا ما جاء عن سَكينة بنت حنظلة بن عبدالله بن حنظلة أنها قالت: «دخل علي أبو جعفر محمد بن علي بن حسين وأنا في عدتي فقال: يا بنت حنظلة قد علمت قرابتي من رسول الله ﷺ وحق جدي علي بن أبي طالب، فقلت: غفر الله لك أبا جعفر، تخطبني في عدتي وأنت يُؤخذ عنك؟ فقال: أوقد فعلت؟ إنما أخبرتك بقرابتي من رسول الله ﷺ وموضعي، وقد دخل رسول الله ﷺ على أم سلمة وكانت عند ابن عمها أبي سلمة، فتوفي عنها، فلم يزل رسول الله ﷺ يذكر لها منزلته من الله وهو متحامل على يده، حتى أثر الحصر في يده من شدة تحامله، فما كانت تلك خطبة»^(١) أهـ.

وعليه، فله أن يعرض هو بالخطبة، ولها ولأوليائها أن يعرضوا بالإجابة، مثل أن يقال له: ما يُرَغَّبُ عنك، وإن قضى الله أمراً كان، ونحو ذلك.

وبالجمله، فإن التعريض بالخطبة في أثناء العدة أمر مباح مجمع على إباحته كما دلَّ عليه هذا النص القرآني السابق ذكره، وبيَّنه فعل النبي ﷺ في

(١) أخرجه الدارقطني في كتاب النكاح (٢٢٤/٣)، قال عنه الشوكاني في نيل الأوطار: هو منقطع، لأن محمد بن علي هو الباقر، ولم يدرك النبي ﷺ. انظر: نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار للشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني (١٢٣/٦).



تعريضه لأم سلمة، وجرى عليه العمل بين الصحابة والتابعين وجماعة الفقهاء والمجتهدين.

المطلب الثاني:

في حكم نكاح المعتدة:

سبق أن ذكرنا أن التصريح بالخطبة للمعتدة في عدتها مجمع على عدم جوازه، وإذا كان كذلك فالعزم على عقد النكاح أكبر جرمًا وأعظم إثماً وأشد مؤاخذه، حيث إن العزم على عقد النكاح قد صرح القرآن بالنهي عنه كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فالنهي عن العقد أثناء العدة من باب أولى. والدخول بها وهي في العدة يشتمل خطره ويعظم وزره وتتغلظ آثاره أكثر فأكثر. ولذلك ختمت هذه الآية بأعظم تهديد وأخطره: ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥] فاحذروه من الخيانة واحذروه من المخاونة واحذروه من أن تخلطوا بين الحلال والحرام، واحذروه من أن تتعدوا حدوده فإنه جبار قاصم ظهر المعتدين ببطشه، وناصر أمر المظلومين بغيرته، وعالم بما هو مستقر في الضمائر وما تخفيه النفوس.

ومن خلال هذا التمهيد السريع يتضح لنا في هذا المطلب أربع حالات:

الحالة الأولى: إن صرح بالخطبة وصرحت له بالإجابة ولم يعقد النكاح حتى انقضت العدة: فالنكاح ثابت صحيح، وإنما الإثم والكراهية في التصريح بالخطبة والتصريح بالإجابة، فهي آثمة وهو آثم وعليهما التوبة والاستغفار، أما العقد فثابت وصحيح لأنه تم بعد انقضاء العدة، والخطبة ليست ركناً ولا شرطاً، فالإثم الذي لحقهما بسبب التصريح لا أثر له على صحة العقد ونفاذه، على ما نقله القرطبي عن ابن المنذر^(١).

(١) انظر: تفسير القرطبي (٢/١٠٠٠).



الحالة الثانية: أن يعزم على العقد في أثناء العدة ويُعثر عليه قبل أن يدخل بها: فإن القاضي يجب عليه أي يفرّق بينهما ولا يمكنهما من المضي فيه^(١) لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِضُوا عُقْدَةَ الْيَكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

الحالة الثالثة والرابعة: وهي أن يكون عقد عليها، فلا يخلو أمره من أن يكون عقد عليها وبني بها وهي في العدة، أو أنه عقد عليها ودخل بها بعد انقضاء العدة.

فإن كان الأول: أي عقد عليها ودخل بها وهي في العدة: فإن مذهب الحنفية والشافعية والمشهور من مذهب الحنابلة على وجوب التفريق بينهما، وأن تكمل عدّتها من الزوج الأول، فإذا انتهت من عدة الأول وهي الأربعة أشهر وعشراً استأنفت عدة أخرى من الزوج الثاني وهي ثلاثة قروء إن كانت من ذوي الأقراء، أو ثلاثة أشهر إن لم تكن كذلك، على خلاف سنذكره إن شاء الله في المطلب الثالث عند كلامنا على العدة إذا وجبت من رجلين. ولها مهرها من الثاني بما استحلّ من بضعها، فإذا انتهت من عدّتها فله أن يخطبها، وبه قال الثوري^(٢).

ودليلهم حديث طليحة بنت عبيد الله التيمية (أخت طلحة بن عبيد الله التيمي) كانت تحت رشيد الثقفي فطلقها، فنكحت في عدّتها، فضربها عمر بن الخطاب وضرب زوجها بالمخفقة ضربات وفرق بينهما، ثم قال عمر بن الخطاب: «أئماً امرأة نكحت في عدّتها، فإن كان زوجها الذي تزوجها لم يدخل بها، فُرّق بينهما ثم اعتدت بقية عدّتها من زوجها الأول، ثم كان الآخر خاطباً من الخطاب. وإن كان دخل بها، فُرّق بينهما، ثم

(١) انظر: تفسير القرطبي (١٠٠١/٢).

(٢) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٣٣/٢)، والأم للشافعي (٢١٥/٥)، والمغني لابن قدامة (٢٣٩/١١).



اعتدت بقية عدتها من الأول ثم اعتدت من الآخر، ثم لا يجتمعان أبداً^(١).
 وذهب الإمام مالك وأصحابه إلى وجوب التفريق بينهما ولا تحل له
 أبداً ولا بملك اليمين، وهو قول واحد في المذهب، وبه قال الشافعي في
 القديم وأحمد في إحدى الروايتين عنه^(٢). واحتجوا بأن عمر بن الخطاب
 قال: لا يجتمعان أبداً.

أما إذا عقد عليها وهي في العدة ودخل بها بعد انقضاء العدة:
 فالجمهور على ما أسلفناه من قول، لأنه إذا لم يؤبد تحريمها عليه مع
 دخوله بها في العدة، فعدم دخوله بها في العدة من باب أولى أن لا يؤبد
 تحريمها عليه. بيد أنه لا يجب عليها أن تعتد من الزوج الثاني ما دام أنه لم
 يدخل بها.

وأما مالك فعنه روايتان: رواية ابن الجلاب عنه: أن التحريم يتأبد في
 العقد وإن فسخ العقد قبل الدخول، ووجهه أنه نكاح (أي عقد) في العدة،
 فوجب أن يتأبد به التحريم، أصله إذا بنى بها، أي أن حكمه كما لو دخل
 بها، ولأنه تعجل في أمر قبل أوانه فيعاقب بحرمانه.

وفي رواية ابن القاسم: أن ذلك لا يؤبد تحريماً وأنه يكون خاطباً من
 الخطاب^(٣). وعلى هذه الرواية: فيكون مذهب الإمام مالك رحمته الله مع
 جمهور الفقهاء، ويكون التحريم غير مؤبد، وهو الأظهر، لأن دليلهم في
 القول في التأبد يستند إلى مذهب عمر رضي الله عنه، وثبت عن عمر رضي الله عنه أنه قد
 رجع عنه إلى قول علي رضي الله عنه.

(١) أخرجه مالك في الموطأ في كتاب النكاح باب جامع ما لا يجوز من النكاح ص ٣٣١،
 وعبد الرزاق في مصنفه في كتاب النكاح باب نكاحها في عدتها (٢١٠/٦)، والبيهقي
 في سننه في كتاب العدد باب اجتماع العدتين (٤٤١/٧).

(٢) انظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢١٩/١٦)، وتفسير القرطبي (١٠٠١/٢)، والمغني لابن
 قدامة (٢٣٩/١١).

(٣) انظر: المدونة للإمام مالك (٤٤٠/٥)، وتفسير القرطبي (١٠٠١/٢).

فقد أخرج البيهقي في سننه عن الشعبي عن مسروق قال: «بلغ عمر بن الخطاب أن امرأة من قريش تزوجها رجل من ثقيف في عدتها، فأرسل إليها ففرق بينهما وعاقبهما وقال: لا تنكحها أبداً. وجعل صداقها في بيت المال، وفشأ ذلك في الناس فبلغ علياً فقال: يرحم الله أمير المؤمنين، ما بال الصداق وبيت المال؟ إنما جهلا فينبغي للإمام أن يردّهما إلى السنة. قيل: فما تقول أنت فيهما؟ فقال: لها الصداق بما استحلت من فرجها، ويفرق بينهما ولا جلد عليهما، وتكمل عدتها من الأول ثم تعتد من الثاني عدة كاملة ثلاثة أقرأ ثم يخطبها إن شاء. فبلغ ذلك عمر فخطب الناس فقال: أيها الناس ردّوا الجهالات إلى السنة»^(١).

وقال الثوري: أخبرني أشعث عن الشعبي عن مسروق: «أن عمر رجع عن ذلك وجعل لها مهرها وجعلهما يجتمعان»^(٢).

المطلب الثالث:

إذا وجبت على المعتدة عدة من رجلين فما الحكم؟

وصورة ذلك: ما إذا كانت المرأة في عدة من وفاة أو طلاق، وعقد عليها رجل آخر في عدتها ودخل بها، ثم فرق بينهما باعتباره نكاحاً فاسداً لا يجوز المضي فيه، فهل تجب عليها عدتان: عدة الوفاة من الأول، وعدة الطلاق من الثاني؟ أم أنه لا يجب عليها إلا عدة واحدة؟

فذهب فريق من أهل العلم إلى أنه لا يجب عليها إلا عدة واحدة، وهو مذهب أبو حنيفة وأصحابه، وهو رواية ابن القاسم عن مالك، وبه قال الثوري والأوزاعي^(٣). واستدلوا على ما ذهبوا إليه بنصوص من القرآن الكريم، من ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرْبِصْنَ

(١) انظر: سنن البيهقي كتاب العدد باب اجتماع العديتين (٤٤٢/٧).

(٢) انظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢٢٢/١٦).

(٣) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٣٤/٢)، والاستذكار لابن عبد البر (٢٢٥/١٦).



يَأْنَفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴿البقرة: ٢٣٤﴾، وقوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَتُ يَرْجِعُ يَأْنَفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَلَسَنَّ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ [الطلاق: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤].

فإن كلاً من هذه الآيات التي جاءت لتبين أنواع العدد، لم يوجب الله فيها إلا عدة واحدة، سواء كانت متوفى عنها أو مطلقة، وسواء كانت المطلقة من ذوات الأقراء أو الأشهر، وأن هذه الآيات لم تفرق بين من كانت معتدة من وفاة أو طلاق فقط وبين من وطئت بشبهة وهي في عدتها من الأول، وأننا إذا أوجبنا على المعتدة من وفاة أو طلاق عدة ثانية بسبب الوطء بشبهة، فقد أوجبنا عليها ما لم يوجب الله وكنا زائدتين في الآية ما ليس فيها.

وذهب فريق من أهل العلم إلى أن الواجب عليها عدتان: تتم بقية عدتها من الأول، وتستأنف عدة أخرى من الآخر. وإليه ذهب الإمام مالك في رواية أهل المدينة عنه، والشافعي وأحمد، وهو قول الليث والحسن وإسحاق^(١).

ودليلهم على ما ذهبوا إليه: أن العدتين حقان مقصودان لرجلين فلم يتداخلا، كالديتين إذا تعينا: وجب على المدين سدادهما لصاحبيهما، وكاليمينين إذا صدرا من شخص واحد في قضيتين مختلفتين: وجب لكل يمين كفارة، ولأنه حبس يستحقه الرجال على النساء، فلم يجز أن تكون المرأة في حبس رجلين كحبس من زوج واحد.

ولعل هذا القول الأخير هو الذي يظهر لي رجحانه، لأنه إذا طلقت

(١) انظر: الاستذكار لابن عبد البر (٢٢٥/١٦)، والام للشافعي (٢١٥/٥)، والمغني لابن

المرأة طلاقاً بائناً من رجل ونكحها آخر ثم طلقها: فلا تحل للأول حتى تنهي عدتها من الثاني، فكذا هنا من باب أولى.

ولأنه حكم اتفق عليه خليفتان راشدان: عمر بن الخطاب وعلي بن أبي طالب رضي الله عنهما، وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه، وسكت عليه عامة الصحابة، حيث لم ينقل عن أحد منهم خلافة فكان إجماعاً، والإجماع دلالة قطعية.

ولأن المرأة تخرج من العهدة بيقين، فتعين الأخذ بهذا المذهب، إن لم يكن وجوباً قطعياً فوجوباً احتياطياً، حيث بالعدتين تبرأ ذمتها إن كان ما حدث نتيجة جهل أو عدم معرفة بحرمة ذلك، وإن كانت متساهلة: فعلى نفسها جنت براقش، فَلْتَطُلْ عدتها تأديباً لها وزجراً عما اقترفته. ولأن توجيه الفريق الأول لا يخلو من احتمال: وذلك أن النصوص التي استدلوا بها إنما يراد بها العدة في الأصل التي لم تعتريها شبهة النكاح الفاسد، وما طرأ عليه الاحتمال بطل به الاستدلال، وبالله التوفيق.





الفصل الرابع:

فيما يتعلق بالمتوفى عنها زوجها من أحكام النفقة والسكن

وفيه مبحثان:

المبحث الأول:

فيما يتعلق بالمتوفى عنها زوجها من أحكام النفقة

إن مما هو مقرر في الشريعة الإسلامية وجوب نفقة الزوجة على زوجها ديانة وقضاء، وهو مما هو مجمع عليه بين أهل العلم سلفاً وخلفاً. ودليل الإجماع الكتاب والسنة، أما من الكتاب فقوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]، وقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]. ومن السنة قوله ﷺ: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول، تقول المرأة لزوجها أنفق عليّ وإلا فطلقني»^(١)، وقوله ﷺ: «لهند بنت عتبة زوجة أبي سفيان: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»»^(٢).

(١) أخرجه مسلم في كتاب الزكاة باب بيان أن اليد العليا خير من السفلى (٧١٧/٢)، وأبو داود في كتاب الزكاة باب الرجل يخرج من ماله (١٢٩/٢)، والدارمي في كتاب الزكاة باب من يستحب للرجل الصدقة (٣٨٩/١)، وأحمد في مسنده (٩٤/٢).

(٢) أخرجه البخاري في كتاب مناقب الأنصار باب ذكر هند بنت عتبة بن ربيعة رضي الله عنها (١١٣/٥)، ومسلم في كتاب الأقضية باب قضية هند (١٣٣٨/٣).



ونفقة الزوجة تلزم الزوج غنيّة كانت الزوجة أم فقيرة.

أما ما يفعله بعض الأزواج من إسقاط حق الزوجة في النفقة في حالة سعتها وغناها فهذا محرّم شرعاً وتبقى ذمته مدانة لزوجته إلا أن تسمح به الزوجة أو تسقطه.

ولا تسقط نفقتها إلا بنشوزها أو إخلالها بحقوق الزوجية.

أما بعد وفاة الزوج فلا نفقة للزوجة إذا كانت حائلاً غير حامل باتفاق الفقهاء ومنهم المذاهب الأربعة. وإذا كانت حاملاً فهو كذلك عند فقهاء الحنفية والمالكية والشافعية وأحد القولين عن الإمام أحمد وهو القول المعتمد في المذهب.

وإليك بعض نصوصهم:

ما جاء عن فقهاء الحنفية ما ذكره الكاساني في بدائعه:

«فإن كانت الزوجة معتدة عن وفاة فلا سكنى لها ولا نفقة في مال الزوج سواء كانت حائلاً أو حاملاً، فإن النفقة في باب النكاح لا تجب بعقد النكاح دفعة واحدة كالْمهر وإنما تجب شيئاً فشيئاً على حسب مرور الزمان، فإذا مات الزوج انتقل ملك أمواله إلى الورثة فلا يجوز أن تجب النفقة والسكنى في مال الورثة، وسواء كانت حرة أو أمة وكبيرة أو صغيرة مسلمة أو كتابية.

لأن الحرة المسلمة الكبيرة لمّا لم تستحق النفقة والسكنى في عدة الوفاة، فهؤلاء أولى»^(١).

وقال ابن عبد البر في «الكافي» ما نصه:

«لا يجب للمرأة نفقة في مال زوجها إذا مات، حاملاً كانت أو غير حامل»^(٢).

(١) انظر: بدائع الصنائع (٢١١/٣).

(٢) انظر: الكافي لابن عبد البر (٦٢٨/٢).



وقال الشيرازي في «المهذب»:

«إن كانت الزوجة معتدة عن الوفاة لم تجب لها النفقة لأن النفقة إنما تجب للمتمكّن من الاستمتاع وقد زال التمكين بالموت، أو بسبب الحمل، والميت لا يستحق عليه حق لأجل الولد»^(١).

وقال الفخر الرازي في تفسيره:

«المعتدة عن فرقة الوفاة لا نفقة لها ولا كسوة حاملاً كانت أو حائلاً».

وقال البهوتي في «كشاف القناع» ما نصه:

«ولا نفقة من التركة للمتوفى عنها زوجها ولو كانت حاملاً لأن النفقة للزوجة تجب للتمكين من الاستمتاع وقد فات»^(٢).

وقال ابن قدامة في «المغني»:

«فأما المعتدة من الوفاة فإن كانت حائلاً فلا سكنى لها ولا نفقة لأن النكاح قد زال بالموت. وإن كانت حاملاً ففيها روايتان:

إحدهما: لها السكنى والنفقة لأنها حامل من زوجها فكانت لها السكنى والنفقة كالمفارقة في الحياة.

والثانية: لا سكنى لها ولا نفقة لأن المال قد صار للورثة، ونفقة الحامل وسكنائها إنما هو للحمل أو من أجله ولا يلزم ذلك الورثة لأنه إن كان للميت ميراث فنفقة الحمل من نصيبه، وإن لم يكن له ميراث لم يلزم وارث الميت الإنفاق على حمل امرأته كما بعد الولادة.

(١) انظر: المهذب مع المجموع (١٧/١٢٤).

(٢) انظر: كشاف القناع للبهوتي (٥/٤٦٧).



قال القاضي: وهذه الرواية أصح^(١).

ومما سبق عرضه من نصوص الفقهاء نخلص للقول بأن الزوجة لا نفقة لها في أثناء عدتها حائلاً كانت أو حاملاً، ذلك لأن النفقة تجب على الزوج لزوجته في حال حياته نظير احتباس الزوجة لأجله واستفادته من المنافع التي تقدمها له.

أما بعد وفاته فلم تبق تلك المنافع، وماله قد آل إلى الورثة وهي منهم.

فإذا كانت حائلاً فنفقتها على نفسها مما ورثته، وإن كانت حاملاً فكذلك كما هو المروي عن ابن عباس وجابر بن عبد الله رضي الله عنه، أو من نصيب الحمل من ميراثه.

قال أبو بكر الجصاص في تفسيره:

«لا يجوز إيجاب النفقة بعد الموت من وجهين:

أحدهما: أن سييلها أن يحكم بها الحاكم على الزوج ويثبتها في ذمته وتؤخذ من ماله وليس للزوج ذمة فتثبت فيها، فلم يجز أخذها من ماله إذا لم تثبت عليه.

والثاني: أن ذلك الميراث قد انتقل إلى الورثة بالموت إذا لم يكن هناك دين عند الموت، فغير جائز إثباتها في مال الورثة ولا في مال الزوج فتؤخذ منه.

وإن كانت حاملاً لم يخل إيجاب النفقة لها في مال الزوج من أحد الوجهين: إما أن يكون وجوبها متعلقاً بكونها في العدة أو لأجل الحمل، وقد بينّا أن إيجابها لأجل العدة غير جائز ولا يجوز إيجابها لأجل الحمل لأن الحمل نفسه لا يستحق نفقته على الورثة إذ هو موسر مثلهم بميراثه ولو

(١) انظر: المغني لابن قدامة (٤٠٥/١١).



ولدت له لم تجب نفقته على الورثة، فكيف تجب له في حال الحمل، فلم يبق وجه يستحق به النفقة، والله أعلم^(١).



المبحث الثاني:

فيما يتعلق بالمتوفى عنها زوجها من أحكام السكنى

إن سكن الزوجة هو من حقوق الزوجة على زوجها في حال حياة الزوج قولاً واحداً في شريعة الإسلام لقوله تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكُنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ [الطلاق: ٦].

فالواجب على الزوج أن يهيئ سكن الزوجية مراعيًا فيه العرف حيث المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، والعرف شرع ما لم يعارض الشرع، وعلى هذا فإذا كانت الزوجة تملك سكناً خاصاً بها فلا يسقط حقها في السكن، وإن أسكنها فيه فيجب لها على زوجها أن يدفع لها أجره المثل إلا إذا تنازلت هي عن حقها في السكن. هذا في حال حياته.

أما إذا توفي الزوج فهل لها حق السكن في مال الزوج مدة عدتها؟ حيث يجب عليها ملازمة السكن لتقضي به عدتها؟

فالذي عليه فقهاء الحنفية أنه لا حق لها في السكنى، ذلك أنه ليس لها أن تأخذ من مال زوجها لتدفع أجره أشهر عدتها إذا كان البيت مستأجراً حيث الزوجية قد انقطعت بالموت والمال آل إلى الورثة، فأجرة السكن فترة العدة تتمحض في مالها ولا يجب على الورثة دفعها.

أما إذا كان قد نقد أجره البيت قبل وفاته أو كان الزوج يملك رقبة

(١) انظر: أحكام القرآن للجصاص (١٢٨/٢).

المسكن فتبقى فيه حتى تنتهي عدتها لأنه آل إلى الورثة وهي منهم، فحقها ثابت فيه.

وهذا القول هو المشهور من مذهب المالكية وهو أحد قولي الشافعي، واختاره المزني وهو قول الحنابلة في الحائل وأحد القولين في الحامل.

وإليك بعضاً مما قالوه في كتبهم:

قال الكاساني في «البدائع»:

«وإن كانت معتدة عن وفاة فلا سكنى لها ولا نفقة في مال الزوج سواء كانت حائلاً أو حاملاً، فإن النفقة في باب النكاح لا تجب بعقد النكاح دفعة واحدة كالْمهر وإنما تجب شيئاً فشيئاً على حسب مرور الزمان، فإذا مات الزوج انتقل ملك أمواله إلى الورثة فلا يجوز أن تجب النفقة والسكنى في مال الورثة، وسواء كانت حرة أو أمة، وكبيرة أو صغيرة، مسلمة أو كتابية، لأن الحرة المسلمة الكبيرة لما لم تستحق النفقة والسكنى في عدة الوفاة فهو لاء أولى».

وقال في موضع آخر:

«وإن كان المنزل لزوجها وقد مات عنها فلها أن تسكن في نصيبها إن كان نصيبها من ذلك ما تكتفي به في السكنى وتستتر عن سائر الورثة ممن ليس بمحرم»^(١).

وقال القرطبي في تفسيره:

«أما إذا كان لم يؤد الكراء فالذي في المدونة: أنه لا سكنى لها في مال الميت وإن كان موسراً لأن حقها إنما يتعلق بما يملكه من السكنى ملكاً تاماً وما لم ينقد عوضه لم يملكه ملكاً تاماً وإنما ملك العوض الذي بيده،

(١) انظر: بدائع الصنائع (٣/٢١١، ٣/٢٠٥ - ٢٠٦).



ولا حق في ذلك للزوجة إلا بالميراث دون السكنى لأن ذلك مال وليس بسكنى^(١).

وقال الشافعي في «الأم»:

«إن الاختيار للورثة أن يسكنوها، فإن لم يفعلوا فقد ملكوا المال دونه فلا سكنى لها كما لا نفقة لها، ومن قاله قال أن قول النبي ﷺ لفريضة: «امكثي في بيتك ما لم يخرجك منه أهلك» لأنها وصفت أن المنزل ليس لزوجها. قال المزني: هذا أولى بقوله؛ لأنه لا نفقة لها حاملاً وغير حامل. وقد احتج بأن الملك قد انقطع عنه بالموت.. قال المزني: «وكذلك قد انقطع عنه السكنى بالموت. وقد أجمعوا أن من وجبت له نفقة وسكنى من ولد ووالد على رجل فمات انقطعت النفقة لهم والسكنى لأن ماله صار ميراثاً لهم، فكذا امرأته وولده وسائر ورثته يرثون جميع ماله»^(٢).

وقال البهوتي في «كشاف القناع»:

«ولا سكنى للمتوفى عنها زوجها ولو حاملاً»^(٣).

وذهب قوم إلى وجوب السكن لها في فترة عدتها وهي رواية محمد بن الحكم عن مالك وأحد قولي الشافعي ورواية عن أحمد في الحامل. وإليك بعضاً من نصوصهم:

قال القرطبي ما نصه:

«وروى محمد بن الحكم عن مالك أن الكراء لازم للميت في ماله»^(٤).

(١) انظر: المدونة للإمام مالك (٤٧٥/٥)، وتفسير القرطبي (٩٨٦/٢).

(٢) انظر: مختصر المزني بهامش الأم للشافعي (٣٠/٥ - ٣١).

(٣) انظر: كشاف القناع للبهوتي (٤٦٧/٥).

(٤) انظر: تفسير القرطبي (٩٨٦/٢).

وقال ابن عبد البر في «الكافي»:

«وللمتوفى عنها زوجها حاملاً كانت أو غير حامل السكنى بلا نفقة»^(١).

وقال الشيرازي في «المهذب»:

«وإن توفي عنها زوجها وقلنا إنها تستحق السكنى فإن كانت في مسكن الزوج لزمها أن تعتد فيه لما روت فريعة بنت مالك أن زوجها قُتل فقال لها النبي ﷺ: «امكثي حتى يبلغ الكتاب أجله» وإن لم تكن في مسكن الزوج وجب من تركته أجرة مسكنها مقدمة على الميراث والوصية لأنه دين مستحق فقُدّم»^(٢).

وقال ابن قدامة في «المغني»:

«ولا سكنى للمتوفى عنها إذا كانت حائلاً رواية واحدة. وإن كانت حاملاً فعلى روايتين:

وجه الوجوب قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لَّأَزْوَاجِهِمْ مَّتَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] فنسخ بعض المدة وبقي باقيها على الوجوب ولأن النبي ﷺ أمر فريعة بالسكنى في بيتها من غير استئذان الورثة. ولو لم تجب السكنى لم يكن لها أن تسكن إلا بإذنهم كما أنها ليس لها أن تتصرف في شيء من مال زوجها بغير إذنهم.

وإن تعذر المسكن فعلى الوارث أن يكتري لها مسكناً من مال الميت، فإن لم يفعل أجبره الحاكم»^(٣).

ومما سبق عرضه من نصوص الفقهاء يمكننا القول بأنه لا خلاف بينهم

(١) انظر: الكافي لابن عبد البر (٢/٦٢٧).

(٢) انظر: المهذب مع المجموع (٩/١٧).

(٣) انظر: المغني لابن قدامة (١١/٢٩٢ - ٢٩٣).



أنه إذا كان رقة المنزل ملكاً للزوج أو أنه قد تملك منافعه بأن كان قد دفع أجرته قبل وفاته فإن سكن المتوفى عنها مدة عدتها فيه لأنها من الورثة. أما إذا كان البيت مستأجراً ولم تُنقد أجرة ما يستقبل من أيام عدتها فإن العلماء فيه على فريقين كما يلاحظ من النصوص التي سقناها عنهم. فريق يرى أن على الورثة أن يدفعوا أجرة كراء أشهر عدتها من مال الميت.

وفريق يرى أنها تدفعه من محض مالها سواء كان من الميراث أو من غيره، وهو الذي أختاره.

ذلك أن السكن من الحقوق اللازمة على الزوج في حياته، أما وأنه قد انتهت حياته بالموت فليس من المعقول أن يوجب على الزوج من حق بعد انتفاء موجب، ولأن المال بعد موت الزوج ملك للورثة لا يتميز أحدهم على الآخر بشيء بدليل أن الوارث لو أوصي له بشيء من المورث فلا يستحقها لقوله ﷺ: «لا وصية لوارث»^(١) ولأن حقها في السكن منسوخ بالميراث على ما قاله ابن عباس رضي الله عنه^(٢).

ولأن آية الحول وهي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذُرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَّعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾ [البقرة: ٢٤٠] متروك العمل بها لأن تربص المرأة حولاً كاملاً منسوخ بوضع الحمل إن كانت حاملاً أو بأربعة أشهر وعشر إذا كانت حائلاً وحقها في النفقة والسكنى منسوخ بالميراث، وعلى ذلك جمهور أهل العلم.

وأما حديث فريضة والتي قال لها النبي ﷺ: «امكثي في بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله» فهو نص في وجوب اعتدادها في البيت الذي جاء نعي

(١) أخرجه الدارمي في كتاب الوصايا باب الوصية للوارث (٤١٩/٢).

(٢) انظر: سنن أبي داود كتاب الطلاق، باب نسخ متاع المتوفى عنها بما فرض لها من ميراث (٢٨٩/٢).

زوجها فيه وليس فيه دلالة على أن سكن الزوجة يتحملة الزوج أو الورثة لا بمنطوقه ولا بمفهومه.

هذا من حيث الوجوب واللزوم، أما إذا أراد الورثة أن يسكنوها أو يتبرعوا بدفع أجور سكنها مدة العدة فهذا خير وفضل يعملونه لها، وليس عليها حرج في قبوله.
وبالله التوفيق.

